مستقبل العراق في ظل الوجود الاجنبي دراسة مستقبلية لحدود التواجد العسكري الاجنبي في ضوء الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية

م.د. زياد طارق عبد الرزاق

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص :

ليس صحيحا ان الولايات المتحدة خاضت وتخوض الحروب من اجل تفادي تكرار هجمات جديدة مماثلة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 والا بماذا نفسر الدرع الصاروخي وسط اوروبا والبحث عن مكان لقاعدة افريكوم في شمال افريقيا والتدخل في السودان والصومال الى اخره من التدخلات الامريكية في شؤون العالم .. لايمكن ان يفسر الا بانه الانفراد بالقوة الذي يكمن في استحصال نتيجة القبض على النفط حقولا وصادرات وتأمين مصادره ايا كانت وتأمين طرق نقله الى ابعد فترة ممكنة .

ويجب على الاميركيين ان يعترفوا ان خسائرهم في العراق وافغانستان فاقت خسائرهم في الهجوم الارهابي الذي دمر برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11 ايلول 2001 والذي اتخذوا منه ذريعة لاحتلال الدولتين فليس صحيحا ان الولايات المتحدة قادرة على تحقيق اي نصر قريب او بعيد في العراق او افغانستان ولا يشغل بال الاميركيون ماذا سيخلف انسحابهم في العالم باكمله بقدر ما يشغلهم هزيمة الكبرياء الامريكية وفشل خططهم للسيطرة على النفط سواء من حقول العراق والخليج او بتأمين خطوط انابيب البترول من باكستان الى تركمانستان عبر افغانستان او من بحر قزوين لصالح شركات امريكية .

المقدمة :

انخرطت الولايات المتحدة في حرب يمكن ان تكون خسرتها بالفعل فيما هي تفقد بصيرتها لصراع ربما لازال لديها وقت لتكسبه ، فقد كان هدفها ولازال ان تحول العراق الى

نموذج للمنطقة بحكومة ديمقراطية علمانية وذات توجه نحو السوق الحرة متعاطفة مع المصالح الامريكية وليست معادية صراحة لاسرائيل وربما تكون مكانا ممكنا لقواعد عسكرية طويلة الاجل .

لكن العداء تجاه الولايات المتحدة والشك بنواياها بين اعداد كبيرة من العراقين قد تطور الى حد بعيد واصبح معه فعليا خارج متناولها واكثر من هذا ان المسعى هذا اصبح عقبة امام تحقيق اكثر ادافها جوهرية وقابلية للتحقق وهو اقامة حكومة مستقرة ينظر اليها الشعب على انها تملك مصداقية وانها تمثله وتجسد المصالح الوطنية وانها كذلك قادرة على تلبية احتياجاتهم الاساسية .

ولايعني هذا ان الحرب قد انتهت او ان نتيجتها تقررت مسبقا ولا هو يعني كما اشار بعض الخبراء انه يتعين على الولايات المتحدة ان تنسحب سريعا لان هذا وبحسب خبرائها سيكلفها الكثير من نفقات مصالحها الاستراتيجية الخاصة وان يكبد الشعب العراقي واستقرار المنطقة ككل خسائر كبيرة .. ويضيف هؤلاء الخبراء ان هذا يعني ان يتعين على واشنطن ان تدرك مدى تغير الارض تحت اقدامها منذ بداية الاحتلال وان تعمل على تطوير ستراتيجية شاملة وجدولا زمنيا يتكيف مع هذا الواقع اذا كانت تريد فرصة لانقاذ الوضع وهذا يعني ان الانجازات المحدودة التكتيكية التي تعول عليها وتكررها في وسائل الاعلام من اعادة احتلال المواجهين لوجودها والتدريب المتزايد لقوات الامن العراقية والتمسك الرسمي بالمراسيم التي اصدرتها سلطة التحالف المؤقته بالقانون الاداري الانتقالي ونقل السيادة المستمر والمتواصل وحتى اجراء الانتخابات كل هذا في الجانب الاكبر منه انتصارات باهضة الثمن في صراع لم ينتهي .

بحثنا هذا الذي انجز بتاريخ تشرين اول 2008 سنتناول فيه مستقبل العراق خلال السنوات القليلة المقبلة وسيعتمد بشكل اساس على معطيات وحوادث ومحددات حدثت بالفعل ادت الى متغيرات نجملها في المبحث الثاني نرسم من خلالها اقرب صورة لمستقبل بلدنا والوصول ولو في الحد الادنى لمشهد يلامس الحقيقة المقبلة والتي باتت تتشكل في حاضرنا هذا وربما بات الكثيرون يحكمون ان الوضع في العراق اخذ بالتغير لامحالة كحال الوضع في العالم والولايات المتحدة بالذات .

واذا كان مبحث البحث الاول سيتناول التعريف بالبحث ولماذا اخترنا منهج الدراسة المستقبلية واهمية هذه الدراسة وحدودها واهدافها فان مبحث البحث الثالث سيتناول مشاهد هذه الدراسة بالتفصيل .

المبحث الاول : التعريف بالبحث

يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على انها العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره وعلى هذا الاساس تختلف الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفا ثم البحث عن ادوات تحقيق هذا الهدف بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في ان الاخير يحسم في ان الظاهرة ستتخذ مسارا معينا بينما لاتزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك ابدا وتعطيك عدد من الخيارات ، ولعل الادراك للبعد الفلسفي في مفهوم الزمن يمثل نقطة الانطلاق الضرورية لاستيعاب موضوع الدراسات المستقبلية فقد شكل موضوع الزمن نقطة تحاور بين الفلاسفة منذ بداية تطور ميدان الفلسفة فيما يمثل البعد الاخر في موضوع الدراسات المستقبلية البدائل المختلفة لمسارات الظاهرة في تطورها .

فالزمن منقسم الى مراحل ثلاث الماضي وهو كل سابق على الحال القائم والحاضر وهو كل ما هو قائم حاليا في حالة الحركة والمستقبل وهو الاتي بعد الحاضر والفرق بين المراحل الثلاث هو ان الماضي قد اصبح حقيقة من غير الممكن تغيره ولا جدوى من تدخل الارادة الانسانية فيه اما الحاضر فهو عملية متحركة لم تكتمل بعد ولن يكون للتدخل في مساره الا القدر النسبي من التأثير بينما يمثل المستقبل المجال الوحيد المتاح امام الارادة الانسانية للتدخل فيه غير ان عملية التدخل تتطلب فهم كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليه الظاهرة موضوع الدراسة وهو امر لابد له من منهج علمي دقيق ومتطور وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسات المستقبلية (1) .

اولا : مشكلة البحث :

ليس ثمة شك في ان الاحتلال الامريكي للعراق يعتبر من اللحظات البارزة في تاريخ العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة وبعدما كان الاعتقاد لدى الادارة الامريكية وخاصة

لدى المحافظين الجدد ان تغيير النظام في العراق سيفتح افاقا ديمقراطية وتنموية يمكن ان تجعل منه ربما سنغافورة جديدة ولكن مرور خمس سنوات على الاحتلال اي من 2003 الى 2008 فتح الباب امام اشكاليات وتساؤلات جديدة تتعلق اساسا بمدى صواب القرار نفسه وكذا الحصيلة التي يمكن الخروج منها واخيرا كيف يمكن استشراف مستقبل الاحتلال الامريكي على ضوء الحصيلة السابقة ، هذه هي المحاور الاساسية التي بنيت عليها الدراسة في ضوء التراكمات التي حصلت من خلال الممارسات الامريكية في العراق خلال السنوات الخمس الماضية .

ثانيا : اهمية البحث والحاجة اليه :

تشكل الرغبة الانسانية لمعرفة الغد ظاهرة تاريخية عرفها الانسان في مراحل تطوره المختلفة ولم تكن هذه الرغبة مقتصره على الافراد بل وعلى السلطة السياسية كذلك حيث انتشرت في اروقتها محاولات استطلاع المستقبل وما يحمله من احتمالات النصر والهزيمة او ما يدبره الخصوم السياسيون في الخفاء ، وتقوم اسس الدراسات المستقبلية في النماذج العالمية على ما يأتي (2) :

- تحديد المتغيرات التي تؤدي الى انهيار او بقاء الحالة موضوع الدراسة ولعل اهم الافكار التي برزت في هذا الجانب هي افكار العالم المعروف (progogine) عن فلسفة عدم الاستقرار (philosophy of instability) والتي كان لها الاثر الاكبر على مفوه النظام في الدراسات المستقبلية .
- تحديد حيثيات التكيف المتوفرة للظاهرة موضوع الدراسة لمواجهة التغيرات المحتملة مستقبلا مثل : دراسة مساحات الاراضي الزراعية لمواجهة الزيادة السكانية او العلاقة المستقبلية بين سباق التسلح والفقر وغيرها .
- تحديد قدرة الوحدات الدولية القائمة على تعبئة مواردها لمواجهة التغيرات .
- تحديد المسوغات القانونية التي تبرر التدخل من القوى الخارجية لضبط الخلل الذي اصاب او قد يصيب مصالحها على المستوى الدولي .
- اعتبار عملية التغير هي القاعدة .

ثالثا : اهداف البحث :

بات الحديث عن مستقبل العراق العام 2008 وتورط امريكا به محورا ثابتا على اولويات مراكز الابحاث العالمية والامريكية وتعقد من اجله مناظرات ومناقشات ومئات من البرامج الاذاعية والتلفزيونية ومن هذه المراكز "معهد الولايات المتحدة للسلام" الذي عقد ثلاث ورش عمل متتالية في غضون سنتين حول المشاهد المحتملة لمستقبل العراق بناء على ما يمكن ان تصل اليه الاعمال المسلحة والعملية السياسية واذا كان العالم مهتم بموضوعنا فلماذا لانهتم نحن بها ونرسم نحن التصورات التي نعتبرها اقرب للحقيقة لذلك فهدف البحث وضع اقرب المشاهد المستقبلية ذات امكانية التحقق للوضع في العراق (3) .

رابعا : منهجية البحث :

ما تزال مفردات الدراسات المستقبلية كمفاهيم غير مستقرة الى حد ما كما ان مقابل هذه المفردات في لغتنا العربية امر غير متفق عليه في هذا المجال تبرز امامنا اهم مفردتين تعتبران من فروعهما اهم اداتين لمنهج البحث العلمي في الدراسات المستقبلية الا وهي (التنبؤ forecasting و الاستشفاف prediction) والاستشفاف لايعني الابلاغ عن المستقبل وانما يعني القدرة على التأكيد على ان واقعة او ظاهرة ما توجد او وجدت او ستوجد شرط توفر ما يسمى بالظروف التمهيدية التي تجعل الاستشفاف ممكنا وهنا تبرز المشكلة في ان القدرة على الالمام بهذه الظروف التمهيدية تبقى محدودة واذا اردنا ان نميز الاستشفاف عن التنبؤ فان الاول ياتي بناء على معلومات اوبيانات من غير الملاحظة طبقا لنظرية تحكم الظاهرة التي نتناولها وبالتالي فأن الاستشفاف اضيق مدى لكنه اكثر تحديدا من التنبؤ اذا ان الاستشفاف توكيد لمعطيات معينة في نطاق نظري تساعد على تفسير الاحداث (4) .

خامسا : حدود البحث :

عادة ما يتم تناول الفترة الزمنية في الدراسات المستقبلية وفق تصنيف (مينوسوتا) نسبة للولاية الامريكية في المدى الزمني للدراسات المستقبلية والذي يقوم على خمسة ابعاد " المستقبل المباشر ويمتد لعامين – المستقبل القريب ويمتد من عامين الى خمسة – المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة الى عشرين عاما – المستقبل البعيد ويمتد من عشرين الى خمسين عاما – المستقبل غير المنظور وهو اكثر من خمسين عاما " (5) وقد سمحت هذه الدراسة بتناول التصنيف الزمني الذي يرتأيه الباحث على اساس مدى توفر المادة العلمية وموضوع البحث وغيرها من الحيثيات التي تتعلق بوضع البحث وبالنسبة لدراستنا هذه تناولنا تصنيف المستقبل القريب على اساس ان التغير الذي سيحصل في العراق ومنه المستقبلي يتراوح ما بين السنتين الى اربع على ابعد تقدير كون الدلائل كلها تشير الى قرب ذلك .

المبحث الثاني

محددات ومتغيرات المشاهد المستقبلية

ان ما حصل في العراق لم يكن غريبا او مفاجئا للمتابعين للاستراتيجيات الاميركية منذ انتهاء الحرب الباردة لان عدد كبيرا من المفكرين والسياسين الامريكين قبل الاخرين كتبوا عن هذا وموضوع وفكرة احتلال العراق كانا سابقين على موضوع اسلحة الدمار الشامل العراقية وسابقين على حرب 1991 وسابقين حتى على غزو الكويت في اب من عام 1990 .

الجنرال شوارزكوف وهو الرجل الذي قاد القوات الامريكية والمتحالفة في ما سمي عاصفة الصحراء في اوائل عام 1991 كتب مذكراته التي نشرت بعد الحرب عام 1992 في كتاب بعنوان (لايحتاج الامر الى بطل) انه بعد ان عين قائدا للقيادة المركزية الامريكية طلب منه ان يزور الشرق الاوسط ليقيم الاخطار التي تواجه امريكا فيه ونتيجة لهذه الجولة وفي اواخر عام 1989 رفع تقريرا بنتائجها قال فيه ان الخطر الاول على المصالح الاميركية يتمثل بالعراق ونتيجية لهذا التقييم بدأ العمل لتهيئة الرأي العام الغربي لهذا التحول ضد العراق من خلال حملة اعلامية مكثفة انطلقت منذ عام 1990 وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وتم تجميد بعض التسهيلات الائتمانية التي كان بنك التصدير والاستيراد الامريكي

قد منحها للعراق ولم تستعمل بعد كلها كما ان القيادة المركزية حاولت اساس خطط تدريباتها السنوية اي تحديد من هو العدو ابتداء من عام 1990 من الاتحاد السوفيتي الى العراق ولعل من اهم الملاحظات الواردة في مذكرات شوارزكوف ان التدريبات التي تعرف العراق كعدو عوضا عن الاتحاد السوفيتي بدأت في تموز عام 1990 اي قبل غزو العراق للكويت بشهر واحد (6) .

واذا كان موضوع اهمية التحكم بالنفط كهدف وعامل محرك للولايات المتحدة تجاه العراق محسوم فأن الهدف الثاني هو ضمان امن اسرائيل حيث كان العراق احد العقبات الاساسية في طريق تسوية اميركية بين الدول العربية واسرائيل وهذا ما اثبتته وثيقة امريكية نشرتها صحيفة الشرق الاوسط في عددها الصادر في 2004/1/2 حول مفاوضات جمعت بين وزري خارجية الولايات المتحدة والعراق الاسبقين هنري كيسنجر وسعدون حمادي في السفارة العراقية في باريس عام 1975 جاء فيها ان نقطة الخلاف التي لم يستطه الجانبان حلها في قضية التسوية مع اسرائيل كانت تتعلق حول اسرائيل كدولة ضمن الاراضي المحتلة عام 1948 او الاراضي المحتلة عام 1967 (7) .

وواقع الامر ظلت تتنازع موضوع التعامل مع العراق في العقد المنصرم ثلاث مدارس فكرية في الولايات المتحدة وبريطانيا هي مدرسة الاحتواء السياسي ومدرسة الحرب المحدودة ومدرسة الغزو الشامل وظلت المدرستان الاوليتان سائدتين لاعتبارات سياسية ودبلوماسية كثيرة اهمها رفض الرأي العام في البلدين للغزو الشامل دون مسوغ مقنع لكن هجمات 11 ايلول وفرت الفرصة لتنفيذ العديد من المشاريع النظرية القديمة التي وضعها سياسيون واستراتيجيون اميركيون ومن تلك المشاريع احتلال العراق والسيطره على نفطه وحماية اسرائيل من التكنولوجيا العسكرية الواعدة التي يمتلكها .. ويذكر الكاتب الصحفي الامريكي بوب وود وارد في كتابه (بوش في الحرب) ان الرئيس الامريكي جورج بوش قال بالنص في اول اجتماع لمجلس امنه القومي بعد هجمات 11 ايلول "هذه فرصة هذه فرصة" فهو لم ينظر الى تلك الهجمات على انها مجرد مصيبة بل نظر ايضا الى امكانية استغلالها لتوطيد كسبه السياسي شخصيا وترسيخ الموقف الاستراتيجي لبلده وكذلك كان فالحرب على العراق لم تكن لها صلة بهجمات 11 ايلول وانما تدخل في اطار استغلال الفرصة التي تحدث عنها

الرئيس بوش (8) وهذا ما دأب على ترديده مرشح الرئاسة الاميركية عن الحزب الديمقراطي بأستمرار .

ولان كل دراسة مستقبلية تعتمد على محددات سابقة فأن الباحث يرى ان تكون هذه المحددات اربع رغم انها تحتمل ان تكون اكثر من ذلك كون الموضوع متداخل ويحتمل العديد من المؤثرات التي ستحكم التغير المقبل في المستقبل ولكن الباحث وجد ان المحددات الاربع الاتية اقرب للواقع من حيث تأثيرها على القرار داخل الولايات المتحدة الامريكية والوضع الداخلي في العراق ومعه القوات الامريكية وهذه المحددات هي :

اولا : الرأي العام الاميركي والانتخابات الاميركية :

" الحرب في العراق تدخل الان مرحلة حرجة وهي تؤثر على المواطنين في الولايات المتحدة بالقدر الذي تؤثر فيه على الجنود في ساحات المعارك ويبدو ان صبر الجماهير بدأ في النفاذ " هذا ما عبر عنه بعض النواب الجمهوريون في الكونغرس عندما ذكروا ان استطلاعات الرأي العام باتت مزعجة بالنسبة لهم فالكثير من الذين لايؤيدون الحرب يطالبون بأن تسعى الولايات المتحدة لتسليم المهمة للقوات العراقية وتظهر الحورات والاستطلاعات ايضا تصاعد اعداد الامريكين المطالبين بارجاع القوات لارض الوطن(9).

وبين فترة واخرى تسجل في امريكا مجموعة من استطلاعات الرأي الجديدة تبرز مواقف الامريكين من قضايا الشرق الاوسط وما يرونه من سلبيات او ايجابيات في السياسة الامريكية بهذا الشأن واجرى عدد من المؤسسات البحثية والاعلامية في الولايات المتحدة خلال شهري حزيران وتموز 2008 مجموعة من الدراسات المسحية لاستبيان موقف الرأي العام الامريكي من قضايا تدور حول الشرق الاوسط مثل الوضع في العراق والموقف من ايران وغيرها ، حيث اجرى مركز PEW للدراسات المسحية بالتعاون مع صحيفة لوس انجلوس تايمز ومركز بلومبرغ اظهرت نتائجه مدى تقلص تأييد المواطنين الامريكين للسياسة التي يتبعها الرئيس بوش في العراق حيث بلغت نسبة المؤيدين لسياسته في العراق 31% في مقابل 67% من الامريكين الذين يعارضون سياسة ادارة بوش في العراق ويتضح الفارق اذا ما قارنا نتائج الاستطلاع الاخير مع استطلاعات اخرى اجريت في سنوات سابقة حيث كانت النسبة بين مؤيدي سياسة بوش في العراق ومعارضيه متقاربه وضئيلة .

وحول الكاسب والخاسر في العراق الان اعربت نسبة 18% من العينة التي شاركت في الاستبيان ان الولايات المتحدة تحقق نصرا في العراق بينما عارض هؤلاء نسبة 13% من المشاركين الذين ذكروا ان المسلحين يحققون نصرا في العراق على حساب القوات الامريكية ذلك في الوقت الذي رأت غالبية الامريكيين ان الطرفان لايحققان النصر وان كليهما خاسر كما ان هذه النتائج اظهرت ان 57% من الامريكيين يؤيدون وضع جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية من العراق فيما يعارض هذا المقترح 39% من المشاركين في الاستطلاع واعرب غالبية الامريكيين عن رغبتهم في الربط بوجود قواتهم في العراق وحدوث تقدم سياسي وامني على ارض الواقع حيث ايد هذا الربط 64% من المشاركين في الاستطلاع وحول سؤال لتحديد الخيارات الوقتية لانسحاب القوات الامريكية من العراق ذكرت نسبة 43% انهم يفضلون انسحاب القوات الامريكية من العراق خلال عام من تاريخ الاستطلاع بينما رأت نسبة 26% من المشاركين ان على القوات الامريكية البقاء حتى تحقيق النصر بغض النظر عن السنوات التي يمكن ان يستغرقها ذلك في حين رأت نسبة 25% ان على القوات الامريكية ان تنسحب فورا من العراق .. وفي استطلاع اجرته صحيفة USA TODAY بالتعاون مع مؤسسة غالوب لاستطلاعات الرأي ذكرت اغلبية الامريكيين انه بناء على تطورات الوضع في العراق خلال السنوات الماضية فأن قرار الولايات المتحدة بارسال جيشها لاحتلال العراق كان قرارا خاطئا حيث ذهب الى ذلك 56% من الامريكيين بينما عارض هذه الرؤية 40% وتبدو المفارقة واضحة اذا ما قارنا هذه النتائج بنتائج استطلاع عام 2003 وهو نفس عام الاحتلال حيث كانت النسبة 75% من الامريكيين يعتقدون ان قرار ارسال القوات كان صحيحا وحول سؤال عن النتيجة النهائية للحرب رأت نسبة 41% من المشاركين في الاستطلاع ان الولايات المتحدة لن تكون قادرة على الانتصار في الحرب بينما عارضت هذه الرؤية نسبة 10% حيث اكدت على قدرة الولايات المتحدة حسم الحرب لصالحها وذلك في الوقت الذي رأت نسبة 20% انه من المحتمل ان تستطيع الولايات المتحدة تحقيق النصر في العراق بينما عارض هؤلاء نسبة 24% ، وفي استطلاع اخر اجرته شبكة ABC بالتعاون مع صحيفة واشنطن بوست عارضت اغلبية المشاركين في الاستطلاع سياسة الرئيس بوش في العراق حيث ذكرت نسبة 67% انها

تعارض السياسة التي ينتهجها الرئيس بوش في العراق وذلك مقابل 31% ايدوا سياسة وفي رد على سؤال يقارن بين سياسة بوش وسياسة الكونغرس الديمقراطي ذكرت نسبة 51% من المشاركين في الاستبيان انهم يثقون بسياسة الكونغرس بينما ذكرت نسبة 35% ان بوش يقوم بعمل جيد ذلك في الوقت الذي رأت نسبة 10% من المشاركين انها لاتثق سواء في بوش او الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون فيما يتعلق بالعراق(10).

واظهر استطلاع للرأي اجرته صحيفة واشنطن بوست الامريكية ان الناخبين الاميركين منقسمون بين مؤيد ومعارض لخطة المرشح الديمقراطي للرئاسة باراك اوباما الانسحاب خلال 16 شهرا وموقف المرشح الجمهوري جون ماكين القاضي بان الوضع على الارض هو معيار الانسحاب فقد قال 48% ان اوباما سيكون قائدا فاعلا للجيش في حين رفض 48% هذه الفكرة جملة وتفصيلا وبشكل عام يواصل الاميركيون الانقسام بأعداد متقاربة في مواقفهم من رؤى اوباما وماكين حيال السياسة العامة في العراق ولفتت الصحيفة النظر الى ان الانخفاض الاخير في الهجمات التي تستهدف القوات الاميركية في العراق لم يقنع الاميركين بأن الحرب كانت جديرة بالعناء فقد قال 63% انها لاتستحق التكاليف التي انفقت عليها (11) .

ثانيا : الوضع في افغانستان :

لم يعد خافيا على احد ان تقدم او سوء الاوضاع الامنية في افغانستان تنعكس سلبا او ايجابا على الاحتلال الاميركي للعراق وفق معادلة بسيطة لاتزيد عن عدة كلمات اذ كلما زاد التورط الاميركي والخسائر الامريكية في افغانستان سبب ذلك عجزا للقوات الامريكية في العراق من ناحية المناورة بالقوات والعتاد والتجهيز والتجنيد كما لم يعد خافيا على احد مدى سوء الاوضاع الامنية في هذا البلد وسعي ادارة الرئيس بوش اعادة النظر بشكل عاجل في السياسة الامريكية في افغانستان يثبت ذلك خاصة بعد ان حذر مسؤلو اجهزة الاستخبارات الاميركية من تفاقم الوضع هناك واستندت تقديراتهم على مشروع تقرير مفصل وسري بني على تحليلات امنية من قبل 16 وكالة امنية امريكية ينتهي اعداده بعد الانتخابات الاميركية المزمع عقدها في الرابع من تشرين الثاني المقبل استنتج ان الوضع في افغانستان دخل في مرحلة من التدهور السريع مع الشكوك حول قدرة الحكومة الافغانية في القضاء على تمرد

حركة طالبان واضاف التقرير ان تسارع انهيار السلطة المركزية في افغانستان بسبب الفساد المنتشر في حكومة الرئيس حامد كرزاي وتزايد عنف المقاتلين الذين يشنون هجمات تتسم بالتعقيد والتطور انطلاقا من باكستان واستعادة عناصر القاعدة وطالبان قواهم عبر شبكة متزايدة الاتساع من المجموعات المسلحة هو جوهر سوء الوضع الامني(12) .

الامم المتحدة من جهتها لم تتردد في اعلان التراجع في الوضع الامني في افغانستان واعلنت على لسان مندوبها هناك (كاي ايدي) ان الامن في البلاد تدهور في الاونة الاخيرة مشددا على ان الوضع الامني اليوم اسوأ مما كان قبل ثلاثة اشهر داعيا الى سرعة البدء في حوار مع حركة طالبان وقال انه ستكون هناك فترة هدوء في القتال الدائر بين المسلحين وقوات التحالف بسبب الشتاء القاسي وهو ما يجعل من الصعب عليهم شن هجمات فيما حث المجتمع الدولي لاقتناص هذه الفرصة بزعم مضاعفة الجهود في اعادة بناء افغانستان واوضح ان المساعدة في الامن والتنمية الاقتصادية غير كافيين وانه لابد من بدء الحوار البناء مع مقاتلي حركة طالبان وهو الشيء الذي حاولت الحكومة الافغانية فعله ولكنه باء بالفشل (13) .

وسبق ما تقدم تصريحات الجنرال البريطاني (مارك كارلتون سميث) قائد الكتيبة الجوية البريطانية العاملة في افغانستان استبعد فيها احراز نصر عسكري حاسم في افغانستان واصفا الامر بالمستحيل وقال سميث ان بأمكان قوات التحالف التحكم بما اسماه التمرد كي لايتحول الى خطر استراتيجي ولكن مسألة النصر تبقى بعيدة مشيرا الى امكانية ان تكون طالبان جزءا من حل طويل الامد في البلاد في دعوة مباشرة لفتح حوار معها (14) .

وبالاضافة الى ما تقدم اكد تقرير استراتيجي ان حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة سيخسران الحرب في افغانستان كما حدث مع الاتحاد السوفيتي في ثمانينات القرن الماضي والامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر وفي التقرير الذي وضعه المفكر الاستراتيجي انطوني كوردسمان في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان "خسارة الحرب الافغانية – الباكستانية.. الخطر الصاعد" سعى لايجاد ادلة واثباتات كافية على ما ذهب اليه الوضع في افغانستان ويقول كوردسمان في تقريره ان الوضع في هذا البلد ظل يتدهور في السنوات

الخمس التي تسبق الحالية 2008 ووصل اليوم الى مرحلة الازمة واضاف قائلا "اعترف وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس ورئيس هيئة اركان الجيوش المشتركة الادميرال مايك مولن بأنه يوجد الان نزاع افغاني – باكستاني يفوق الامكانيات العسكرية والمدنية للحكومات في البلدين كما اصبح الوضع اكثر فتكا بالنسبة لقوات الناتو والقوات الامريكية" ويضيف التقرير ان طالبان المنطلقين مجددا حولوا العديد من مناطق افغانستان الى مناطق محظورة على هذه القوات وبات مقاتلي طالبان يستفيدون من هذه الملاذات الامنة في باكستان ويقومون برفع قدراتهم وتواصلهم الجغرافي بشكل مضطرد ويشير التقرير الى ان الرئيس الامريكي المقبل سيواجه تحديا حيويا من خلال حرب على الارجح يصار الى خسارتها على المستووين السياسي والاستراتيجي ولا يتم ربحها على المستوى التكتيكي ويقول كوردسمان انه بغض النظر عن التركيز على الحملة السياسية الامريكية الحالية فأن هذه التحديات المهملة ستكون محورية في الاشهر القليلة الاولى من ولاية الادارة المقبلة **(15)** .

لذلك ووفق ما تقدم وتداركا لما قد يحصل تدرس القوات الامريكية في افغانستان خطة زيادة عديد قوات الجيش الافغاني الى نحو مثليه وذلك لمواجهة التحدي المتنامي لحركة طالبان التي باتت تحرج قوات الاحتلال الامريكي والتابعة لها تحديدا شرق البلاد وافادت التقارير الصادرة من واشنطن ان وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس يعمل على تطبيق خطة تقوم بتوحيد القيادات العسكرية لقوات الاحتلال الامريكي تحت مضلة واحدة في خطة تكلف الوزارة مليارات الدولارات والخطة المزمع تنفيذها بشكل سريع جزء من محمور استراتيجي جديد تقوم بموجبه القوات الامريكية بسحب الوية مخصصة للقتال في العراق واعادة انتشارها في افغانستان **(16)** .

وكان الرئيس بوش قد اعلن يوم 9 ايلول 2008 ان الولايات المتحدة ستسحب حوالي ثمانية الاف جندي من المقاتلين وقوات الدعم من العراق بحلول شباط 2009 ولن تحل محلهم قوات اخرى واكد في الوقت نفسه انه سيرسل كتيبة من مقاتلي مشاة البحرية الى افغانستان بحلول تشرين الثاني المقبل ولواء قتالي كامل من القوات البرية لتدعيم القوات هناك علما ان هاتين الوحدتين قد امرتا بالتوجه الى العراق ولكنه تم تحويلهما الى افغانستان اما رئيس هيئة الاركان المشتركة الادميرال مايك مولين الذي شارك غيتس في شهادته امام

الكونغرس قال ان التوصيات التي تم رفعها الى الرئيس بخفض عديد القوات العاملة في العراق وبزيادة عديد القوات العاملة في افغانستان تمثل توافقا في وجهات نظر القيادة العسكرية كما ان ايك ساتون رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب ان تقليص عديد القوات العاملة في العراق يعد امرا ضروريا كي يتسنى بناء جهوزية القوات المسلحة الامريكية ولتوفير قوات اضافية للعمل في افغانستان (17) .

ثالثا : الوضع الاقتصادي الاميركي داخليا :

من المعروف ان عصب تمويل اي نفقات عسكرية هو اقتصاد ذلك البلد الذي يغطي تلك النفقات وفي حال الحرب التي تشنها الولايات المتحدة في افغانستان والعراق وبلوغ نفقات اليوم الواحد للجيش الامريكي في العراق مليار دولار فأن ذلك اوقع من الضغط مالم يعرفه اقتصاد في التاريخ وفاقت فيه نفقات الحرب العالمية الثانية يوميا واذا ما حصل وان عجزت الولايات المتحدة عن تغطية نفقاتها العسكرية فأن رد الفعل على الارض سيكون واضحا لالبس فيه ومعروف وهذا ما يتوقعه اغلب المحللين الاقتصادين فقد استلمت الادارة الامريكية الحالية الحكم ولها فائض في الميزانية حوالي 268 مليار دولار وتعاني ميزانية الولايات المتحدة بعد حربي العراق وافغانستان من عجز يتوقع ان يصل الى 500 مليار دولار رافقه فقدان الدولار الامريكي لنحو 35% من قيمته السوقية رغم انه يستخدم اي الدولار بأعتباره الاحتياطي الوحيد تقريبا للعملات في العالم اما الان فقد دخلت العملة الاوربية لتنافسه بقوة وهذا يعني ان المستثمرين داخل الولايات المتحدة ضاعت عليهم فوائد كانوا يجنوها من استثماراتهم واذا ما ارادو تغيير اماكن استثماراتهم بعيدا عن الاقتصاد الامريكي فأن ذلك سيضر به كثيرا صحيح ان انخفاض الدولار شجع صادرات امريكا لكنه يزيد من كلفة وارداتها وهناك اكثر من ثلاثة ملايين زيادة في اعداد العاطلين عن العمل منذ ثلاث سنوات والعامل الاقتصادي الاخر المهم هو ان الشعب الامريكي وخلاف معظم الدول الاوربية يستثمر كثيرا في الاسهم والسندات وان 70% منها يستثمر فيها وان دخله ليس فقط من الرواتب والاجور التي يتقاضاها وان جزءاً من الدخل لغالبية الامريكيين هو من عوائد وارتفاع قيمة هذه الاسهم والسندات التي انخفضت وعلى الرغم من انها استرجعت جزءا من قيمتها الا انها لاتزال اقل من القيمة التي بلغتها للاعوام التي سبقت 2002 وهذا لايؤثر في

الدخل الحالي فحسب بل في مستقبلهم ايضا لان رواتب التقاعد (الصناديق التقاعدية) مستثمرة في اسهم وسندات وبالتالي فأن انخفاضها سيؤدي الى انخفاض الراتب التقاعدي للشخص مستقبلا وهكذا فان الوضع الاقتصادي الحالي في الولايا تالمتحدة حرج وهو ما يترك لها خيارات قليلة في التعامل مع نفقات القوات العسكرية الامريكية العالية في العالم وبالذات في العراق **(18)** .

حراجة الوضع الاقتصادي الاميركي ازدادت مع تتابع اعلان كبرى المؤسسات الاميركية اشهار افلاسها ومنها مصرف ليمان براذر رابع اكبر بنك في الولايات المتحدة وبرر البنك في بيان سعيه لهذه الخطوه بالمحافظة على اكبر حد ممكن من قيمته وحماية اصوله بعدما انخفضت قيمة اسهمه بنسبة 94% منذ بداية العام الحالي 2008 في الوقت الذي تواصل ازمة الائتمان عصفها بالقطاع المالي الاميركي التي كبدت ليمان براذرز وحده خسائر تقدر بمليارات الدولارات بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري الاميركي **(19)** .

وتداركا لعدم انهيار الاقتصاد الامريكي وضعت ادارة الرئيس جورج بوش خطة انقاذ النظام المالي التي اقرها مجلس النواب في خطوة اعتبرت مصيرية كانت تترقبها كل البورصات العالمية سميت خطة بولسن لانقاذ النظام المالي التي تبلغ كلفتها 700 مليار دولار مع ان الوضع الاقتصادي العام لايزال يلفه التباطؤ حيث اعلنت وزارة العمل الاميركية ان نسبة البطالة في الولايات المتحدة ظلت في ايلول الحالي 2008 بحدود 6.1% اي في اعلى نسبة لها منذ خمس سنوات بينما خسر اقتصاد البلاد 159 الف فرصة عمل اضافية ناتجة عن عمليات صرف متواصلة للشهر التاسع على التوالي **(20)** ويفترض ان يسمح مشروع خطة انقاذ القطاع المصرفي الاميركي للدولة بشراء اصول واسهم وسندات فقدت قيمتها بمبلغ 700 مليار دولار مرتبطة بالرهون العقارية وتهدف هذه الخطة الى تأمين حماية افضل للمدخرات والاملاك العقارية التي تعود الى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات الى اقصى حد ممكن **(21)** .

وتنبأ المحللون بألا يتعافى الاقتصاد الاميركي قبل عام 2009 على اقل تقدير نظرا لارتباطه اكثر من اي وقت مضى بقطاع العقارات المتدهور فبعد سنوات من الارتفاع المتسارع في اسعار العقارات انخفضت الاسعار خلال الثمانية عشر شهرا المنصرمة حيث

سجلت في ايار 2008 أنخفاضا بنسبة 16% مقارنة بالاسعار قبل سنة وقال الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الاميركي الان غريسبان ان اسعار المنازل ستستقر او ستصل لادنى مستوى ممكن في النصف الاول من العام المقبل 2009 لتواصل هبوطها لباقي العام والى ما بعد نهايته (22) .

رابعا : التكلفة البشرية والمادية للوجود في العراق :

تلاقي سلطات التجنيد في القوات المسلحة الامريكية صعوبات في الحصول على شباب راغبين في التجنيد وفي كل شهر يكون الهدف الاساسي للجيش اجتذاب 8050 مجندا جديدا وقد هبطت طلبات التقديم للاكاديميات العسكرية الثلاث وقد عبرت السلطات العسكرية ايضا عن قلقها من تناقص اعداد قوات الحرس الوطني حيث لا تتوافر بأعداد كافية للاشتراك في العمليات القتالية والاضطلاع بمهام الطوارئ الاخرى فوق التراب الامريكي اذا ما حصل داع لذلك ويشكل افراد الحرس الوطني نسبة 40% من مجموع القوات الامريكية العاملة في العراق وقوات الحرس الوطني عبارة عن قوات احتياطية ومعظم افرادها من المواطنين المتزوجين الذين لديهم التزامات اسرية وارتباطات مهنية ولا يترددون في ارسال تقارير مزعجة من ساحة الحرب وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي يقول فيه القادة العسكريون في العراق انهم سيحتاجون لسنوات حتى يتمكنوا من تدريب القوات العراقية بصورة ملائمة وبدأ البعض من اعضاء الكونغرس الجمهوريين يتحدثون علنا عن فشل الادارة في قمع المسلحين في العراق بعد ان كان حديث مثل هذا تلفه السرية ويقول الخبراء ان اسباب الوضع الحالي ترجع لطبيعة الخطر الذي تشكله عمليات مكافحة المسلحين في العراق كما ترجع لميول الامريكيين تجاه رفض الحرب حيث انه قد مضى جيل منذ ان تورطت امريكا في نزاع مسلح ممتد ويقول المحلل العسكري لورين تومبسون من السهل هزيمة الاعداء اذا كان هدفنا مجرد تدميرهم حيث يمكن للقوات ان تفعل ذلك سريعا وعندها سيكون الجمهور الامريكي مساندا لكن من شبه المستحيل اعادة تشكيلهم على صورتنا لان العسكريين الجدد يفتقرون الى المهارات والجمهور يفتقر الى الصبر ويقول ديفيد سيغال عالم الاجتماع في جامعة ميريلاند والمتخصص في القوات المسلحة والمجتمع نحن امة غير صبورة في الحرب وفي احاديثه الى المسؤولين ذوي الصلة الوثيقة بأدارة الحرب يقول البروفسور سيغال انه

يسمع الكثير من الاشارات الى حرب فيتنام خاصة من اعضاء الكونغرس وايضا من ضباط من البنتاغون فضلال حرب فيتنام ربما تكون ملحوظة في استطلاعات الرأي التي تجري هذه الايام وفي استطلاع اجرته واشنطن بوست وتلفزيون ABC وسألت فيه الامريكيين عما اذا كان هناك تقدم في العراق ام اننا دخلنا مأزق هناك ؟ اختارت نسبة 65% من الذين استطلعت اراؤهم القول اننا تورطنا هناك فيما قالت نسبة 73% ان مستويات الخسائر البشرية في صفوف القوات الامريكية في العراق قد وصلت الى حدود غير مقبولة وهذه هي اعلى نسبة منذ بدء الغزو الامريكي للعراق(23).

فالارقام التي تنشر عن عدد القتلى وكل ما ينشر عن عدد الجرحى اقل كثيرا من الواقع لاسباب لايعرفها الا المطلع على تفاصيل نظام الجيش الاميركي القائم على اساس التطوع فهناك اربع مجموعات داخل جيش الاحتلال الامريكي في العراق القسم الاول العسكريون الذين يحملون الجنسية الاميركية وهذا هو القسم الذي يعلن فيه عن عدد القتلى والثاني هو لاشخاص مقيمين في الولايات المتحدة ويحملون البطاقة الخضراء التي تكفل لهم الاقامة وهؤلاء لاتعلن اعداد القتلى فيهم وهناك اتفاق معهم ومع عوائلهم انه لو حدث ان قتلوا في الميدان فان الجيش الامريكي غير ملزم على ان يعيد جثثهم الى البلاد والقسم الثالث هو لاشخاص هو لاشخاص يقطنون امريكا بصورة مؤقته وبلا اقامة دائمية ولا جنسية امريكية وتطوعوا في الجيش الامريكي بأمل ان يحصلوا على الجنسية او البطاقة الخضراء فيما بعد والقسم الرابع هم المقاولون الاميركان فالجيش الاميركي بدأ في السنوات الاخيرة يقلص من دوره فيما يتعلق بالخدمات العسكرية ولجأ الى خصخصة الخدمات في الجيش وتقوم شركات للمقاولات بتقديم هذه الخدمات ويجري هذا في العراق على نطاق واسع بما في ذلك الاستعانة بالمترجمين والحراسة والخدمات الاخرى وهذه المجموعة اضافة الى مجموعة القسم الثالث انفة الذكر لاتدخل في حساب الخسائر البشرية وبالتالي فأن اعداد القتلى والجرحى اعلى بكثير من الارقام المعلنة اما بالنسبة للجرحى فيكفي ذكر رقم واحد كمؤشر فالجرحى الامريكان الذين يتعذر معالجتهم في العراق او الكويت ينقلون الى المستشفى الاقليمي في قاعدة رامستين الجوية الامريكية قرب مدينة لاند ستوهيل في المانيا والتي يتوقف فيها جميع الجرحى تقريبا الذين يتم اجلائهم من العراق وقد ذكرت مديرة ذلك المستشفى الكولونيل

(روندا كورنم) في مقابلة صحفية مع جريدة النيويورك تايمز ان عدد الجرحى الامريكان الذين وصلوا الى ذلك المستشفى كان قد بلغ 7714 جريح خلال ثمانية اشهر من بدء الحرب اي في تشرين الثاني عام 2003 وسجل شهر اب عام 2004 وحده 1155 جريحا وبمعدل 59 هجوم يوميا اي حوالي 2700 هجوم ذلك الشهر وهذا ان دل على شيء انما يدل على فداحة الخسائر التي لحقت بالجيش الامريكي (24) .

المبحث الثالث

المشاهد المستقبلية للوضع في العرق

شرعت حكومة الولايات المتحدة في تجربة عملية سياسية هي الاكثر تكلفة في التاريخ فواشنطن تعتقد انها بمسح لوحة الاحداث تماما بوسائل عسكرية قد خلقت لوحة ناصعة البياض تستطيع ان تقيم عليها نظام ديمقراطي ليبرالي وان من الغرابة بمكان ان المهندسين المعمارين لهذه الخطة من يوصفون بالمحافظين الجدد في حين ان فلسفتهم كما يقول مايكل هدسون احد اساتذة جامعة جورج تاون "متطرفة" ويضيف هدسون لو كانت هذه هي الثورة الفرنسية لكان هؤلاء في صف القائد روبسبير احد قادتها وعضو لجنة السلامة العامة فيها والذي حوكم واعدم من قبلها في العام التالي ويستمر هدسون بالوصف ان ادارة بوش ابتدأت خطتها بنظرة محتقرة عن "بناء الامة" وهو بالتحديد المشروع الذي تتولاه في العراق وتفعل هذا عن جهل فاضح بأي نوع من الامة كان العراق ومن الواضح انها تفعل هذا من دون ان يكون لديها تفكير جاد بشأن ما يمكن ان يصبح عليه العراق (25) .

ومما تقدم يتضح ان ادارة الرئيس تريد ان تبني ديمقراطية ليبرالية من طراز امريكي في عراق ما بعد الحرب وينبغي لهذا النظام الجديد ان يتميز بانتخابات حره وعادلة وحماية للحقوق والحريات المدنية وامن لجماعات الاقليات وادارة شفافة وعادلة والتزام بسياسة ليبرالية اساسها السوق واخيرا وليس اخرا سلوك معتدل في مجال السياسة الخارجية بما في ذلك قبول اسرائيل وعلاقات حميدة مع جيرانه المباشرين وبصفة خاصة الكويت ولن يكون هناك مكان لايدولوجيات دينية متطرفة اي كانت صفتها ، ويعتقد كثيرون من طلاب عملية الدمقرطة ان انتقالا كهذا لايمكن ان يحدث سريعا انما يمكن ان يستغرق عقدا او اكثر فأذا صح هذا فأن مسؤلي الادارة يجدون انفسهم في مواجهة سؤال صعب؟ متى يجب ان ينتهي الاحتلال وهم

يعتقدون ان رحيلا مبكرا يمكن ان يؤدي الى فوضى من جانب ومن جانب اخر فأن احتلالاً طويل الامد يمكن ان يثير مقاومة منظمة لانهاية لها بالاضافة الى هذا فأنه ان اثبتت المقاومة انها باهضة التكاليف للولايات المتحدة بمقياس الدم والثروة فقد يتهاوى الدعم الداخلي للاحتلال مهددا بسيطرة الحزب الجمهوري على البيت الابيض بعد خسارة النفوذ بالكونغرس والمشكلة هنا تكمن في وضع استراتيجية خروج تحقق محصلة سياسية مرضية في العراق كحد ادنى وتعزز على الاقل لاتضعف فيها نفوذ اميركا ومصالحها في ارجاء المنطقة واذا ما قدرت الادارة الامور تقديرا خاطئا يمكن ان يؤدي الرحيل المبكر الى فوضى لبنانية ثانية والرحيل المتأخر يعرقل ولايدعم التوصل الى نتيجة ديمقراطية ليبرالية مستقرة . **(26)**

اولا : في حالة فشل الجمهوريين ومجئ الديمقراطيين :

مما لاشك فيه وحسب وجهة نظر الباحث ان المشهد الاول هذا هو الاقرب للتحقق في كل الاحوال كون المؤشرات كلها تدل على ان الديمقراطين هم اقرب للسلطة من اي وقت مضى خصوصا منذ منتصف عام 2006 عندما هيمن الديمقراطيون على مجلسي الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي ويرى الباحث ان الاتفاقية الامنية بين الولايات المتحدة والعراق والتي ستبقي القوات لثلاثة اعوام اخرى تعتبر غير ملزمة للديمقراطين كون حكومة الرئيس بوش لن تعرضها للتصويت بالكونغرس لذلك لن تصبح قانون ملزم النفاذ في المستقبل عند مجئ الديمقراطين الاكيد للسلطة وسيعمل الديمقراطيون على تطبيق خطة مرشحهم اوباما التي تقضضي بالانسحاب من العراق وفق جدول لايتعدى نصف المدة الزمنية المذكورة في الاتفاقية ، وانطلق الباحث في وجهة نظره هذه استنادا الى جملة وقائع على الارض حدثت في ماضينا القريب جدا والذي لايتعدى اشهر وهي :

ان احتلال العراق هي من اهم قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الرئاسية الاميركية المقبلة ان لم تكن اهم قضايا الانتخابات على الاطلاق وقد يرى بعض الاميركيين ان اوضاع الاقتصاد الامريكي المتردية باتت اولوية ولكن الحرب تبقى قضية محورية قادرة على العودة بقوة والتأثير على مسار الانتخابات الرئاسية ولم لا وحرب العراق كانت السبب الاهم وراء خسارة الجمهوريين انتخابات الكونغرس 2006 وهي خسارة هزت مؤسسات اليمين

الاميركي الحاكم واشعرت بعض قادته بأفول عصر سيطرة اليمين في اميركا خلال الجيل الراهن لذلك لا يجب ان نتعجب اذا وقف المرشحان للرئاسة الامريكية باراك اوباما مرشح الحزب الديمقراطي وجون ماكين مرشح الحزب الجمهوري على طرفي نقيض من موضوع العراق فكل مرشح هو تعبير صادق عن احتياجات وظروف حزبه في المرحلة الحالية خصوصا ان تردي الاوضاع في العراق في اوائل عام 2007 كاد يقضي على احلام ماكين الرئاسية خاصة مع عدم تمكن استراتيجية زيادة القوات من العودة بفوائد سريعة في تلك الفترة حتى ان ماكين ومساعديه فقدوا الامل في الفوز بترشيح الجمهوريين انفسهم ولكن الاوضاع تحسنت نسبيا في العراق خلال الثلث الاخير من العام فعادت معها امال ماكين في الوصول الى البيت الابيض تنتعش لذا نحن امام مرشحين متضادين تقريبا في موقفيهما من حرب العراق وهو تضاد يبدأ من قرار الحرب ذاته عندما عارضه اوباما قبل ان يدخل مجلس الشيوخ الامريكي لما رأى الحرب غير محددة التكاليف ولا العواقب ولا الاطار الزمني ولما رأى الحرب غير محددة التكاليف ولا العواقب ولا الاطار الزمني ولما رأى انها تشتيت للقوة الامريكية عن الساحة الرئيسية الاهم للحرب على ماتسميه اميركا الارهاب في افغانستان والواضح هنا ان اوباما وماكين يتفقان في النظر سلبيا الى الحكومة العراقية والسياسين العراقيين اذ عبروا في اكثر من موضع عن عدم ثقتهما في الساسة العراقين وقد رأى ماكين ان عدم الثقة هذه تعني ان تبقى مسؤولية الحرب في العراق على عاتق الجيش الاميركي نفسه لان الحرب حرب امريكا واميركا وجيشها هما القادران فقط على تحقيق النصر في هذه الحرب اما دور الجيش العراقي فهو دور المساعد فقط وبالطبع كلام ماكين هنا مجرد دفاع عن السياسة الاميركية ويحاول ابعاد اللوم عنها لان الجميع يعرف ان الجيش والقوى الامنية العراقية حديثة التكوين قليلة التجيز ولا تستطيع الاضطلاع بأي عمليات امنية بصورة منفردة الا بعد سنوات اما اوباما فقد رأى ان الساسة العراقيين ميؤوس منه كالحرب تماما وانهم لن يتحركوا ولن يبحثوا عن حلول لمشاكلهم العديدة الا اذا شرعت اميركا في سحب او اعادة نشر قواتها خارج العراق لذا طالب اوباما بأعادة نشر القوات الاميركية خارج العراق في غضون 16 شهرا منذ اوائل عام 2007 ورفض استراتيجية زيادة القوات الاميركية بالعراق ورأى انها لاجدوى منها اذ لا حل لمشاكل دون اتفاق الساسة العراقيين وبمعنى اخر ان حل

مشكل العراق سياسي في ايدي الساسة العراقيين وليس عسكريا في ايدي القوات الامريكية(27).

ويرى الباحث ان موقف اوباما من احتلال اوضح واصلب من ماكين من حيث تمسكه برأيه فأذا كان ماكين الجمهوري نفسه انتقد خطط الادارة الحالية في العراق فان اوباما لايفوت فرصة واحدة حتى يؤكد موقفه وكتب مقالا في صحيفة نيويورك تايمز منتصف شهر تموز 2008 الماضي يدعو فيه الى انهاء الحرب في العراق ووصف دعوة رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الى الى تحديد جدول زمني لخروج القوات الاميركية من العراق بأنها فرصة لابد من اغتنامها واكد اوباما انه سينهي الحرب في العراق اذا ما وصل الى سدة الحكم واصفا اياها بأنها خطأ فادح بحق بلد لم يشكل قط تهديدا لامريكا ولم تربطه صله بأحداث 11 ايلول وهي الحرب التي ساهمت في تشتيت الاميركيين عن قتال القاعدة وطالبان متهما الرئيس الاميركي جورج بوش والمرشح الجمهوري للرئاسة جون ماكين برفض انتقال المسؤولية للعراقيين واعتبر ذلك الرفض استراتيجية لبقاء يناقض ارادة الشعب العراقي والاميركي والمصالح الامنية الامريكية(28).

ويرى الباحث ان الاحتمال الضعيف جداً بمجيء الجمهوريين للحكم والذي يلامس الخيال يغير فورا موقفهم من بقاء القوات وسوف لن يلتزموا حرفيا بالاتفاقية الامنية الموقعة مع العراق وسوف يزيدون من مدة بقاء قواتهم انطلاقا من انتقادات المرشح الجمهوري ماكين المتكررة لموقف اوباما بشأن العراق حيث يستمر بالتأكيد ان اوباما كان مخطئا عندما قال ان الولايات المتحدة لن تنجح وان العراق ليس الجبهة المحورية في الحرب على الارهاب مشيرا الى نيته ارسال مزيد من القوات الاميركية الى افغانستان والعراق معولا على الدور الذي وصفه بالمهم للقوات الاميركية في العراق في اطار ما يطلق عليه الحرب على الارهاب (29) .

ويعتبر ماكين سحب القوات من العراق غير وارد بالنسبة له فهو يقول احيانا انه يامل في ان يحقق النصر في العراق بنهاية ولايته الاولى كرئيس لاميركا (في حالة فوزه بانتخابات الرئاسة) اي في العام 2013 ويرفض فكرة وضع سقف زمني او جدول زمني للانسحاب بل يرى ان مجرد الحديث في ذلك الامر دعم للقاعدة ولاعداء امريكا في العراق وفي الشرق الاوسط لانه سيشعرهم بأنهم الحقوا الهزيمة والخزي والعار بأمريكا في العراق وبأنهم قادرون

على فعل الشيء نفسه في افغانستان وفي اي مكان اخر من العالم فالانسحاب من العراق يعده ماكين انهيارا للمشروع الاميركي في العراق وفي بناء الشرق الاوسط الجديد وفي اعادة بناء عالم القطبية الاحادية بشكل عام **(30)** .. وبقي ان نقول ان اكثر ما يلفت الانتباه في مواقف اوباما هو اختياره مستشاره الرئيسي في السياسة الخارجية زبيغنيو برجنسكي الذي برز في السنوات الاخيرة بالرغم من انه وجه تقليدي في اوساط خبراء السياسة الخارجية في واشنطن منذ كان مستشار الامن القومي للرئيس جيمي كارتر ومعروف عن برجنسكي توجهه نحو صف "الواقعيون الجدد" الذي ينادي باعادة تقييم العلاقات الامريكية الاسرائيلية والدفع باتجاه حسم الملف الفلسطيني والدفاع عن سياسة الحوار والتفاوض المباشر مع ايران وسوريا وبقية حلفائهما في المنطقة ومن المعروف ان النفوذ القوي الذي يتمتع به تيار "الواقعيون الجدد" في فريق اوباما مسألة لم تعد غامضة وهو مؤشر قوي على تعاظم نفوذ هذا التيار في اوساط السياسة الخارجية الامريكية في رد فعل واضح على فشل سياسات " المحافظين الجدد" مع العلم ان الواقعين لايؤمنون بوجود اعداء دائمين**(31)**.

ثانيا : تغير الموقف الدولي ونجاح المسلحين المعارضين للاحتلال :

لاينكر احد ان العالم تغير منذ نجاح المسلحين الفيتنامين ضد الولايات المتحدة والمقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين او حتى المسلحين الافغان ضد السوفيات وغيرها من الامثلة وحتى هذا النجاح الذي حققته الامثلة الانفة الذكر لم يتم بمعزل عن مساعدة المعسكر الشيوعي للفيتنامين ودول الجوار العربي للجزائرين والمعسكر الغربي والولايات المتحدة وعدة دول عربية للافغان ضد السوفيات .. ويقوم هذا المشهد على اساس ان لانجاح للمسلحين المعارضين دون اعتراف عربي ودولي وكلما زاد سوء العلاقات الامريكية مع دول كبرى مثل روسيا والصين زاد قبول هذه الدول اكثر فأكثر على اساس الرد بالمثل من الموقف الامريكي من جورجيا تجاه روسيا والموقف الامريكي من تايوان تجاه الصين وعلى اساس صفقات الاسلحة المتكررة وتعزيز انفصال الجزيرة كذلك هذا يشابه طريقة العمل بالمثل بالنسبة لايران وسوريا وحتى مصر والسعودية من حيث الاصرار على تغيير الانظمة .. لذلك ان مسألة نجاح المقاومة مع كل ماحققته من ارباك للمشروع الامريكي في المنطقة لن تجد لها سبيل دون بعد دولي ومجاور وهذا البعد الدولي اخذ بتغير طريقة نظره للامور

والوقائع في العراق خصوصا وان ربيع العلاقات الروسية الاميركية انتهى وجر معه توابع عالمية وهذا ما سنتناوله باختصار :

ففي عام 2003 حينما اوقعت القوات الامريكية الهزيمة سريعا بالجيش العراقي السابق واحتلت بغداد بدا ان السياسين الغربيين بالذات قد اذهلهم مشهد القوة الامريكية ومدى ما يمكن ان تنجزه وحدها وكثيرون منهم قالوا ان هذه ستكون الطريق التي يسير فيها العالم من الان فصاعدا وان قواعد وادوار مؤسسات تقليدية مثل الامم المتحدة وحلف الاطلسي الناتو قد برهنت انها غير ملائمة وقد عفا عليها الزمن لكن مع بداية العام 2004 وتأكد العالم ان الولايات المتحدة كسبت معركة ولم تكسب الحرب او السلام بعدها ورغم كل العدة العسكرية بات المشهد مختلفا اذ فشل العدد والعدة المصمم للحرب التقليدية على خوض حرب التمرد والعصابات وبدأ العالم ينظر الى ان العمل المؤسساتي هو الاصلح بعد ان احدثت الحرب في العراق والنزعة الانفرادية الاميركية جروحا بالغة بين اوربا نفسها وبين اوربا والولايات المتحدة وهنا ظهر جليا ان استخدام اميركا للقوة المفرطة او غير المبررة يمكن ان يتصادم مع عوائق الواقع الخارجي التي حدت من فرص وصولها الى هدفها الاصلي ليس هذا فحسب بل كان ايضا معرضاً لاثارة ردود فعل مضادة مؤسسية وسياسية يمكن ان تقلل من قوة واشنطن ونفوذها على المدى غير البعيد حتى على من هم في العادة اقرب حلفائها (32) .

فبينما كانت روسيا تتخلى عن مواقع نفوذها الخارجي وصولا الى المواقع التي تمس امنها القومي مباشرة شن حلف الاطلسي الناتو عام 1999 حربا على بلغراد اي على المعقل الصربي الارذوكسي الذي يعني روسيا مباشرة وبالفعل حاولت روسيا الدفاع عن حليفها الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسفيتش وهو ما منع امريكا من شن الحرب تحت مظلة هيئة الامم المتحدة لان الفيتو الروسي كان بانتظارها ولهذا شنت الحرب باسم حلف الناتو فكانت الحرب على بلغراد حدثا خطيرا فهي الحرب الاولى التي تقع في اوربا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومعروف لمن يدققون في الاستراتيجيات الدولية في مرحلة الحرب الباردة ان اوربا كانت مركز الصراع بين حلفي الناتو ووارشو والمقصود هنا التأكيد على ان الحرب ضد صربيا كانت استثناء بالنسبة لاندلاع حرب في اوربا وهو استثناء حتى في مرحلة السنوات

العشر التي تلت الحرب الباردة ومن هنا اتى خارج السياق اندلاع الحرب بين روسيا وجورجيا واستعادت روسيا تماسكها وقوتها من خلال تصفية مراكز القوى الداخلة الموالية للغرب ومن ثم تمكن فلاديمير بوتين من اعادة بناء الدولة الروسية ذات الانياب والمخالب النووية الصاروخية وقد غدت مرة اخرى دولة كبرى يجب ان يحسب حسابها او يجب ان تصبح شريكا في النظام الدولي ما بعد انتهاء الحرب الباردة فمشروع الشرق الاوسط الكبير كان يقتضي استخدام العضلات العسكرية الاميركية مباشرة الى جانب مختلف الوان الضغوط من اجل تفكيك بعض البلدان العربية وهذه الاستراتيجية اقتضت مهادنة روسيا والصين للتركيز على هذه المهمة التي تحولت الى ورطة وبدت صعبة بعد اندلاع الاعمال المقاومة وبالسلاح فورا بعد الاحتلال الامريكي ورفض سوريا وايران الخضوع للشروط الامريكية وتعثر السياسات الامريكية بصورة عامة ولهذا وجدت اميركا بوش نفسها منذ عام 2004 مضطرة لعقد صفقات مع روسيا والصين لتمرير اي قرار تريد استصداره من مجلس الامن فيما يتعلق بلبنان والعراق وسوريا وايران وكان الثمن في هذه الصفقات دائما هو غض النظر عما يفعله بوتين في روسيا ومن حولها وقد سمحت هذه الاستراتيجية الاميركية لدول اخرى بالاستفادة من تركيز اميركا على ما اسمته الشرق الاوسط الجديد وغرقها واستنزافها فيه، وما تقدم اريد منه اظهار ما حدث من متغيرات جديدة في الوضع الدولي خلال السنوات السبع الماضية من حيث تدهور وضع امريكا واستعادة روسيا لوضعية الدولة الكبرى فضلا عما حدث من تطورات في مصلحة الصين والهند وامريكا اللاتينية الى جانب ما حدث من تغيرات في موازين القوى في مصلحة قوى الممانعة الشعبية والرسمية في المنطقة نفسها التي استهدفتها استراتيجية المحافظين الجدد ومن ثم وعلى ضوء هذه المعادلة يجب ان تقرأ الحرب الجورجية – الروسية بتأني مع ما قد ينجم عنها من نتائج وتداعيات على اوربا والعالم ولاسيما بالنسبة للعلاقات الروسية – الامريكية فلولا الاخيرة او على الاقل التنسيق معها لما تجرأت جوريا على اجتياح اوسيتيا الجنوبية واذا كان المعنيون وراء الهجوم الجورجي على روسيا لم يقدروا ان يكون رد الفعل العسكري الروسي بهذا الحجم والحسم فهذه مشكلتهم فروسيا يلتسين ليست روسيا بوتين والتحرك العسكري في قلب اوربا اعاد لها هيبة الدولة الكبرى وهذا بالمجمل يدفع باتجاه اعادة تشكيل توازن القوى والاقتراب نحو اعادة

القطبية العالمية التي باتت ملامحا تتشكل بشكل واضح وما حدث في الوضع العالمي ان دولا كبرى بما في ذلك اوربا الغربية اخذت في الصعود لتحتل موقعا قياديا في النظام العالمي الجديد الذي تجاوز مرحلة المحافظة عليه احاديا بعد سقوط القطبية الثنائية (33) .

وانطلق الموقف الروسي هذا من نظرية مفادها ان الدرس الاساسي الاول على مستوى نشر القوة الامريكية عبر العالم بعد المغامرة العراقية وحتى افغانستان اليوم ان مفهوم سلطان القوة لم يعد يحمل نفس المعنى صحيح ان الولايات المتحدة هي قوة عسكرية عضمى لكن فقط في الحروب التماثلية اي تلك التي تضع في المواجهة قوتين بنفس المعايير الحربية فقد تمكنت من هزيمة الجيش العراقي السابق والاطاحة بالنظام العراقي في مدة قصيرة لم تصل الى شهر ووهو نفس الامر الذي فعلته مع نظام طالبان بافغانستان وربما من خلال الحلف الاطلسي مع نظام ميلوسوفيش في كوسوفو لكنها سرعان ما تواجه اشكالات فعلية في مرحلة ما بعد الحرب اي اعادة بناء واعادة تشكيل الدولة بعد تدميرها عسكريا لبروز ما يسمى الحرب غير التماثلية وهي التي تضع في المواجهة قوة تقليدية نظامية وقوات غير مهيكلة ولقد اعطى المحلل الفرنسي ايمانويل تود في كتابه (نهاية الامبراطورية) مجموعة من العوامل التفسيرية لهذا العجز وهي تصب اجمالا في كون القوة بعالم اليوم لم تعد مقتصرة على الاقوياء بل الضعفاء ايضا يمكن ان يمتلكوا قدرات تمكنهم من اصابة القوي بالاذى فماذا يمكن ان تعمل الطائرات المقنبلة العملاقة او السفن المتطورة في مواجهة حرب العصابات او التفجيرات التي تقوم بها المجموعات المناوئة ؟ فما يجري في العراق يؤكد ما وقع لامريكا في فيتنام فالقوات الامريكية تعرف كيف تحارب ولكنها لاتتوفر على الخبرة الكافية لتدبير مرحلة ما بعد الحرب (34) .

وهنا بالطبع كلما زاد المعارضون للنفوذ الامريكي كلما زاد المجال امام المعارضين المسلحين في العراق وفق اساسين الاول سعة الاعتراف الدولي وفق مبدأ الخلاف مع واشنطن والثاني زيادة بدائل الدعم وحرية التحرك فبعد معركة الفلوجة الاولى التي وقعت في نيسان 2004 دخلت المجموعات المسلحة مرحلة جديدة كما ظهر ذلك في ادائها فبنت هياكل تنظيمية ادارية عسكرية وطورت من الاسلحة التي بحوزتها وحصلت عليها من مخازن الجيش العراقي السابق في الايام الاولى للاحتلال وانتشرت في مناطق جغرافية كثيرة

من العراق وتوحدت العديد من فصائلها حتى ان بعضها اعلن عن تشكيل مجالس سياسية زارت عدد من الدول العربية بدعوى منها كان اخرها زيارة مصر والاردن وواقع الامر انقسمت النظرة لهذه المجموعات المسلحة في عامها الخامس بين مؤيد لها وداع الى تقويتها واستمرارها وبين معارض ويستدل المؤيدون لهذا النهج والمقنعون بجدواه ضمن ما يستدلون به حجم الخسائر التي الحقته بالقوات الامريكية والاجنبية المساندة لها فقد بلغ اعداد القتلى من العسكرين اكثر من 4000 اضافة الى الالاف من الجرحى والمصابين بأمراض نفسية مختلفة وصلت نسبتهم الى 39% من مجموع القوات الموجودة والعاملة في العراق بحسب العالم الامريكي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيجليز وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ولم يتوقف المؤيدون لهذا النهج عند موضوع الخسائر المادية او البشرية بل على الكسب السياسي الذي حققته في عرقلة المشروع الاميركي في العراق ومنطقة الشرق الاوسط وتأخير ضرب سوريا وايران كما توقع الكثيرون عقب احتلال العراق عام 2003 وكذلك ركزوا على ماسموه حرب الاستنزاف الاقتصادي اذ كبدت الحرب على العراق الاقتصاد الامريكي مباشرة او بشكل غير مباشر مايقدره الباحثون بثلاثة تريليونات دولار (35) .

ثالثا : استمرار نقل السلطة وتنفيذ الاتفاقية الامنية :

يتمثل هذا المشهد في التزام كل من الولايات المتحدة والحكومة العراقية الحالية والتي ستعقبها في الانتخابات المقبلة بالجداول الزمنية التي وضعت مسبقا وسنأتي على ذكرها لاحقا بشئ من التفصيل ، ويكون هذا المشهد عبارة عن وضع مشابه للوضع الراهن من حيث وجود القوات الامريكية مع اعادة الانتشار داخل العراق وليس خارجه وبالطبع مع اسناد ادوار رئيسة للقوات الامنية العراقية في عمليات حفظ وسيكون هذا الانتشار قريب من الخطط التي وضعت حسب الاتفاقية الامنية من حيث الاعداد والمواقع وان كان الباحث يعتقد ان تمركز القوات الامريكية سيكون في جبهتين الاولى قرب الحدود الايرانية والثانية قرب الحدود السورية مع الاحتفاظ بقوة ضاربة في المطارات الرئيسة في العراق في كل المدن العراقية للدعم والاسناد في حال حدوث طارئ مع العلم ان موعد حزيران من العام المقبل 2009 سيكون حقيقيا بالنسبة لخروج القوات الامريكية من المدن والقصبات وقد بني هذا المشهد على اساس المعطيات الاتية :

فمع استمرار الاستياء المتنامي في الولايات المتحدة والعراق من الوضع الحالي الذي يعيشه قررت الادارة الاميركية (عرقنة) الصراع في العراق واعتبار هذا هو الرد الافضل على تدهور الاوضاع الامنية وعلى فقدان سلطة التحالف السريع شرعيتها وسيطرتها وقد قضت اتفاقية 15 تشرين الثاني 2003 وقانون الحكم الاداري بأن تقام حكومة ذات سيادة كاملة بحلول 30 حزيران 2004 وان تجري بعد ذلك انتخابات مبكرة لجمعية تأسيسة (البرلمان) في كانون الثاني 2005 وانتخابات وطنية قبل حلول يوم 31 كانون ثاني 2005 بناء على الدستور الجديد (36) وابتدأت عملية نقل السلطة الى العراقيين منذ اصدار مجلس الامن الدولي القرار 1483 ليؤطر الجهود الراغبة في اعادة العراق الى الحظيرة الدولية المبعد عنها منذ 13 عاما اي منذ غزو الكويت بالاضافة الى تحديد الصيغ في اعادة اعمار بنيته المدمرة وتحديد الية لخلق سلطة في العراق تدير امور الشعب العراقي واعادة انشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم التمثيلي في العراق (37) وفي اوائل شهر حزيران يونيو 2003 تخلى قائد سلطة التحالف المؤقته بول بريمر عن خطط عقد مؤتمر وطني عراقي واعلن عوضا عن ذلك نيته تكوين ادارة انتقالية عراقية تتألف من مرشحين عراقيين للخدمة كوزراء انتقاليين بصفة استشارية (38) وبعد العديد من المناقشات اقامت سلطة التحالف المؤقتة مجلس الحكم الانتقالي في يوم 2003/7/13 وبعد شهر واحد اي في 2003/8/11 اسس مجلس الحكم الانتقالي لجنة دستورية تحضيرية من 25 عضوا واعطيت اللجنة تفويضا محددا تحديدا ضيقا وهي ان توصي المجلس بالكيفية التي ينبغي ان تمضي بها الى صياغة دستور جديد وبعد ستة اسابيع اي في 2003/10/1 ولم يمر وقت طويل حتى اعلن عن تشكيل مجلس الوزراء العراقي وهو اول حكومة عراقية منذ الاحتلال وقد قسم مجلس الحكم الحقائب الوزارية بتقسيم مجلس الحكم نفسه بين الطوائف العراقية (39) ومثلما اطر عمل السلطة المؤقتة في العراق بأطر قانونية دولية حسب القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي 1483 كان لابد من قرار دولي جديد يحفظ قانونية المرحلة في العراق لذلك اصدر مجلس الامن القرار 1511 في 2003/10/16 والذي اكد ان ممارسة مسؤليات سلطة التحالف المؤقتة وصلاحياتها والتزاماتها ستتوقف حينما تؤدي حكومة عراقية اليمين الدستورية وتتولى مسؤليات السلطة حكومة تمثيلية معترف بها دوليا يقيمها شعب العراق عبر خطوات تتطلع

اليها الامم المتحدة وجاء فيه ايضا "يقرر ان مجلس الحكم ووزرائه هم الاجهزة الرئيسية للادارة المؤقتة العراقية **(40)** .

وبناء على ما تقدم كان لزاما هنا ان تبدأ كل من السلطة المؤقتة ومجلس الحكم باعداد مايلزم لتنفيذ عملية نقل السيادة للعراقيين وجاء اتفاق قانون ادارة الدولة في 2003/11/15 ليؤطر هذه العملية حسبما جاء في الاتفاق حيث حدد 2004/2/28 اقرار مجلس الحكم قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وفيه حدد هياكل الحكومة الانتقالية واجراءات انتخاب ممثلين للمؤتمر الدستوري وانتهى سريان مفعول هذا القانون بنهاية 2005 بعد الموافقة على دستور دائم وبعد تنظيم الانتخابات وبحلول 2004/5/31 عقد مؤتمرات انتخابية في كل من محافظات العراق الثمانية عشر لانتخاب ممثلين من بينهم لتشكيل مجلس وطني انتقالي عراقي وبحلول 2004/6/30 اختار المجلس الوطني الانتقالي العراقي رؤساءه واستلم السيادة الكاملة للعراق حسبما جاء في البيان وبه حل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة وبحلول 2005/3/15 اجريت اول انتخابات مباشرة لانتخاب مؤتمر دستوري قام بكتابة الدستور الدائم الذي عرض للشعب للموافقة عليه بحلول 2005/12/31 حيث تم اجراء انتخابات مبنية على الدستور الجديد لانتخاب حكومة عراقية جديدة وتقلدت الحكومة المنتخبة مقاليد السلطة وحلت الحكومة الانتقالية**(41)**.

ومنذ صدور قانون ادارة الدولة حتى تاريخ قرار مجلس الامن الدولي الذي حدد ملامح المرحلة الانية سياسيا وعسكريا واجتماعيا وحتى اقتصاديا للعراق في 2004/6/8 لم يحدث شئ على الصعيدين السياسي والعسكري سوى ما اتفق على تسميته بأشد ازمة مرت بها قوات الاحتلال الاجنبي بدأت مع بداية نيسان 2004 واستمرت زهاء الشهر تقريبا اتسمت صورتها بمظاهر تمرد عام وعصيان مدني ومسلح في عدد كبير من محافظات العراق فيما شكلت مدينتي الفلوجة والنجف محور هذه الازمة حيث دارت فيها اعنف الاشتباكات منذ احتلال بغداد في 2003/4/9 **(42)** وفي 2003/6/8 وافق مجلس الامن بالاجماع على نسخة معدلة من قرار امريكي بريطاني مشترك بشان مستقبل العراق وجاء القرار ليحدد السلطات والقيود المفروضة على الحكومة العراقية المؤقتة التي كانت قد شكلت بعدها بأيام وتسلمت السلطة من القوات الامريكية **(43)** وشددت صيغة القرار على ان

الحكومة الجديدة ستتمتع بالسيادة الكاملة فور توليها السلطة وسيكون من حقها ان تطلب من القوات الاجنبية التي تقودها الولايات المتحدة مغادرة العراق وجاء في القرار ان الحكومة المعنية لن تتمتع بسلطات كاملة للاعتراض على العمليات العسكرية كما نص القرار الذي حمل الرقم 1546 لعام 2004 على انتهاء الاحتلال بحلول 2004/6/30 وانتهاء وجود سلطة الاحتلال المؤقتة في هذا التاريخ واجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة لاختيار الجمعية الوطنية المؤقتة بحلول 2005/12/31 واقامة علاقات شراكة كاملة بين القوات العراقية والقوات متعددة الجنسيات ووضع قوات الامن العراقية تحت سيطرة الحكومة وواقع الحال هذا لم يحدث **(44)** .

القرار رقم 1511 الذي فوض القوة متعددة الجنسية تحقيق الاستقرار في العراق بعد ان فرض الانتداب القانوني على العراق قد سمح للقوات متعددة الجنسيات اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لحماية ماسماه السلم والامن كما ينص بدون استشارة الحكومة العراقية وتضمن القرار الدولي مطلبا بمراجعة الانتداب الامني بعد عام واحد من التطبيق وتقوم الامم المتحدة كل عام من حينها بتمديد الانتداب بناء على طلب الحكومة العراقية لكن في نهاية 2007 طالب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتمديد الانتداب للمرة الاخيرة وسيؤدي انتهاء الانتداب رسميا الى انهاء توصيف العراق كتهديد للسلم والامن الدوليين وحينها لا غطاء قانوني لوجود القوات الاميركية طبعا الا بالاتفاقية الامنية وقد سارعت الادارة الامريكية للدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية للتوصل الى اتفاق مشترك وتستند المفاوضات الى وثيقة اعلان المبادئ التي وقعها الرئيس بوش ورئيس الحكومة العراقية نوري المالكي في كانون اول عام 2007 والتي توضح هيكل العلاقات بين البلدين وقال السفير الامريكي في العراق رايان كروكر في شهادته امام الكونغرس في نيسان 2008 ان هناك اتفاقيتين منفصلتين الاولى اتفاقية وضع القوات التي تنظم الحماية القانونية لافراد الجيش الامريكي والابنية التي يشغلها والاتفاقية الثانية اتفاقية الاطار الاستراتيجي وتتعامل بشكل واسع مع القضايا التي لم تتناولها الاتفاقية الاولى ومن بينها الدور الامريكي في الدفاع عن العراق ضد التهديدات الداخلية والخارجية ودعم المصالحة السياسية وجهود مواجهة الجماعات المسلحة وتعطي للامريكين حقوقا للاستخدام طويل المدى لنحو 58 قاعدة

عسكرية وسيطرة شاملة على المجال الجوي العراقي كما انها ستمنح حصانة من القوانين العراقية الى افراد الجيش الاميركي وسوف يخول المسؤلون الاميركيون حجز العراقيين المشكوك فيهم بدون موافقة السلطات العراقية وسيتم تخليص العراق من عقوبات مجلس الامن وسيستفيد من المساعدات العسكرية الاقتصادية الاميركية المستمرة (45) .

وثمة اعتقاد كان سائدا في حينها بأن الرئيس الامريكي جورج بوش يرغب بانجاز هذه الاتفاقية قبل نهاية ولايته ليتمكن من الاعلان عن تحقيق نصر ما بخصوص الوضع العراقي فضلا عن انها تجعل من الصعب على رئيس ديمقراطي قادم سحب القوات من العراق لان وجودها سيغدو عندئذ مستندا الى تحالف استراتيجي يرتبط بجوهر المصالح الدولية للولايات المتحدة لكن البعض يرد على ذلك ان الاتفاقية الحالية لن تعرض على الكونغرس لذلك فان الديمقراطين سيكونون في حل منها اذا ما رغبوا في ذلك وهذا مؤكد كون ان المرشح الديمقراطي باراك اوباما عبر عن موقفه حين اكد في اتصال مع الرئيس جلال الطلباني على ان اي التزام اميركي امني طويل المدى في العراق يجب ان يحظى بموافقة الكونغرس وانه بدلا من التفاوض حول الاتفاقيات الامنية يجب على الطرفين ان يمددوا انتداب الامم المتحدة الحالي(46).

لكن الحكومة العراقية تريد ان تضع الاتفاقية نهاية لبقاء العراق تحت تدابير مجلس الامن الدولي وفقا للفصل السابع وتعيده بالتالي الى وضعه القانوني السابق للقرار المرقم 661 الصادر في 6 اب 1990 وحيث يمثل انتهاء مفعول هذا القرار مكسبا سياديا للعراق من جهة ومن جهة ثانية انفرادا اميركيا بمقدرات الوضع في العراق خارج اي نطاق لسلطة الامم المتحدة وان كانت ضعيفة (47) .

رابعا : بقاء القوات الاميركية وغياب السيادة والاستقلال :

اذا كنا قد حددنا في بداية هذا المبحث الخاص بالمشاهد المستقبلية الاربعة كون ان المشهد الاول الذي وضعناه هو الاقرب للتطبيق على ارض الواقع فأن الباحث يعتقد ان المشهد الرابع هذا هو الابعد من حيث التطبيق مستقبلا الا انه يبقى متوقعا ويتلخص ببساطة حول عدم التزام الولايات المتحدة بالاتفاقية الامنية وجداولها ونهاية شبه كاملة للمسلحين المعارضين مع تراجع عام وكبير من قبل المجتمع الدولي والامم المتحدة بموضوع

العراق وتفرغ القوات الامريكية المقاتلة للعمل في العراق بعد استباب الامن في افغانستان وتحمل اعباءه كاملا من قبل اوربا مجتمعة وكندا ويستند هذا المشهد اساسا الى فوز الجمهوريين بالرئاسة في الانتخابات المقبلة وترسخ سلطة المحافظين الجدد القائمة على اساس التدخل المباشر لحماية المصالح الامريكية بالاضافة الى المعطيات الاتية :

حيث عرضت دراسة معنونة باسم "بعد العراق – مستقبل التواجد العسكري الامريكي في الشرق الاوسط" ونشرت في دورية الواشنطن كوارتيرلي ان الوجود العسكري الامريكي الفعال في الشرق الاوسط لابد ان يكون قائما على او مرتبط بمصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة رغم اهمية حماية اسرائيل والعمل على توطيد العلاقات مع ماتسميها الدراسة الحكومات العربية المعتدلة على اساس ثلاثة مصالح رئيسة **الاولى** هي ضمان تدفق النفط من دول الخليج العربي الى الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى وتتوقع وكالة الطاقة الدولية (EIA) زيادة نسبة الاستهلاك العالمي من الطاقة بمعدل 71% خلال الفترة من 2003 الى 2030 وحسب تنبؤات وكالة الطاقة الدولية فأن الاعتماد الامريكي على واردات النفط الخارجي سيزيد الى 62% بحلول عام 2030 ومن المنتظر ان تلعب دول الخليج دورا مركزيا في اشباع الطلب المتزايد على الطاقة في المستقبل ففي عام 2003 كانت هذه الدول تمثل 27% من انتاج النفط العالمي وتتحكم في 57% من احتياطات النفط على مستوى العالم و41% من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي وبحلول عام 2020 فان المساهمة الخليجية في انتاج النفط العالمي من المتوقع ان ترتفع الى 33% ومن ثم اذا لم يتمكن الاقتصاد الامريكي او حتى العالمي من الحصول على هذا النفط او الغاز الطبيعي فان العواقب السياسية والاقتصادية لذلك ستكون سيئة جدا ، اما المصلحة **الثانية** فهي ضمان عدم تطوير الفاعلين الدوليين وغير الدوليين او استخدامهم لاسلحة الدمار الشامل وتعد ايران حاليا هي التهديد الاكبر في المنطقة الذي قد يقوض الجهود الامريكية الهادفة لحظر انتشار الاسلحة النووية فمن ناحية فان طهران قد تستخدم هذه الاسلحة في شن هجوم على اسرائيل ومن ناحية اخرى فانها قد تزود الجماعات المسلحة مثل حزب الله بتلك الاسلحة والتكنولوجيا والمواد النووية ذات الصلة لمهاجمة اسرائيل وتهديد المصالح الامريكية وبالاضافة الى هذا وذاك فأن تطور القدرات النووية الايرانية من شأنه ان يشجع الجمهورية الاسلامية على تبني

سياسة خارجية عنيفة ناهيك عن زيادة السباق الاقليمي نحو التسلح النووي فلذلك يجب ان تتمتع الولايات المتحدة بوجود قوي في المنطقة يوازن هذه القوة الصاعدة بعد غياب عامل الموازنة الوحيد الا وهو العراق ، اما المصلحة **الثالثة** العمل على ايجاد منطقة خالية من الجماعات ذات التوجه الديني المتشدد والتي تمثل بدورها الخطر الاكبر على المجتمع الامريكي وعلى مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ومن ثم فعلى الاخيرة ان تتعاون مع شركائها الاقليمين من اجل القضاء عليهم مع ادراك الاسباب التي تقف وراء انتشار التطرف في المنطقة ومن ثم ظهور اجيال جديدة منهم وهكذا ظلت واشنطن لفترة طويلة تعتمد على استراتيجية التواجد العسكري المباشر في حماية مصالحها في المنطقة ومع اواخر عام 1989 كانت تحتفظ تقريبا بنحو سبعين الف جندي لها في دول الخليج البحرين والكويت وعمان والسعودية والامارات العربية المتحدة مجتمعة الا ان بداية تسعينات القرن المنصرم نشرت الولايات المتحدة اكثر من 500 الف من قواتها في المملكة العربية السعودية وحدها وهو ما مثل نقطة تحول دراماتيكية في الاستراتيجية الامريكية والوجود العسكري للولايات المتحدة بالمنطقة وادى الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وماتبعه الى زيادة عدد الجنود بأكثر من 220 الف جندي في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الست ويحاول البعض تبرير زيادة الوجود العسكري الامريكي في دول الخليج عبر القول ان انتشار عدد ضخم من الجنود الامريكين يعد ضرورة اذا ما قررت الولايات المتحدة مهاجمة ايران لمنعها من الحصول على الاسلحة النووية **(48)** .

ولكن ماهي المبررات الفكرية التي ستستند اليها الادارة الامريكية الجمهورية اذا ما فازت في الانتخابات للتشبث بحتمية ان تستمر الولايات المتحدة بسياسة التدخل المباشر ؟ ويكمن الجواب في قلب مسوغات ما يصفه البعض بنظرية السلم الديمقراطي وهي التي تنطلق من مقولة قد تبدو منطقية ولكنها من الناحية العملية لا تخلو من صعوبات وهي ان الدول الديمقراطية والحرية ومن ثم طالما ان الشرق الاوسط لا ينعم بهذه الصفة فسيظل مهددا للعالم الحر والديمقراطية لذلك تأتي حتمية استمرار التدخل الامريكي حتى انجاز هذا التغيير وقد جاءت تفجيرات 11 ايلول 2001 لتعطي مثل هذا التحليل الذي يجسده عمليا فالمحافظون الجدد تكونت لهم نوعا من المصداقية والمبررات الاضافية لاقناع المجتمع

الامريكي بصدقية خيار الدخول في المغامرة العراقية لانها مفتاح التغيير في المنطقة برمتها فقد اعتبر هؤلاء ان استراتيجية مساندة الانظمة العربية غير الديمقراطية قد افضى الى تفريخ مايسموه الارهاب والسعي الى امتلاك اسلحة الدمار الشامل وعدم القدرة على احتواء الاتجاهات المتشددة ذات الشحنة الدينية المناهضة للغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية لذلك فان دمقرطة مثل هذه الانظمة اصبح يمثل خيارا استراتيجيا وحتمية لاتمليها فقط مصالح شعوب تلك الدول بل تفرضها مصالح الدول الغربية التي اصبحت مهددة بفعل تنامي هذه النزعات وعجز ان لم يكن تواطؤ انظمة المنطقة معها ومهما كانت التضحيات والثمن الواجب اداؤه فلا مناص من السير في هذا الطريق لانه الكفيل بتحقيق السلم والاستقرار والتنمية بالنسبة لدول المنطقة على المدى الطويل ورغم المقاومة التي وجدتها داخل النظام الدولي الذي كان يشكك في الاهداف الحقيقية للسياسة هذه فان الادارة الامريكية لم تبال بذلك واصرت على اجتياح العراق ربما كخطوة نحو اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط بمفهومه الواسع وفرض ما يسمى السلم الامريكي في اطار مشروع امبراطوري يستهدف فرض التصور الامريكي للسلام بالمنطقة **(49)** .

ووجهة نظر العسكريين الامريكيين ان بلدهم يجب ان يبقى مهيمناً وان يستمر في بناء خطط مستقبلية على اساس المحافظة على الهيمنة فهل تستطيع الولايات المتحدة الابقاء على هذه الاستراتيجية ؟ وهؤلاء يعتقدون ايضا ان ذلك ممكن وواجب ايضا ويعترفون ان الامر يحتاج الى تأييد شعبي وتحتاج الادارة الامريكية المقبلة بالاضافة الى التأييد الشعبي الى بناء استراتيجية جديدة قائمة على السيطرة على الفضاء وارساء مفاهيم جديدة تتوائم مع التقنيات الجديدة مثل حرب المعلومات وقد اعطت حرب الخليج الثانية فكرة عما يمكن ان يتحقق في المستقبل ويتطلب ذلك ايضا ان تكون الولايات المتحدة قوة اقتصادية ولاتسمح لغيرها بمنافستها ويراهن مؤيدو هذا الخيار على ان الشعب سيؤيد استراتيجية قائمة على التفوق واحتكار الهيمنة اذا طرحت في اطار من تقليل النفقات وتحقيق المكاسب الاقتصادية واستخدام تقنيات عسكرية جديدة تقلل الخسائر في الجنود وايضا اذا قللت الخسائر المحتملة في البدائل الاخرى التي يمكن ان تسلكها الولايات المتحدة ومن الواضح انه خيار يلقي على كاهل اميركا اعباء اضافية عسكرية واقتصادية وتخشى اميركا اذا تخلت عن هذا الخيار ان تضيع الفرصة من يدها لتحديد شكل المستقبل بفقدانها الامكانات والاستعدادات اللازمة

لمواجهة الصراعات المحتملة في العالم وان تصبح في موقف اضعف عندما تضع خططها على المدى الطويل لاتعينها على الاستمرار بذلك(50).

- **الاستنتاجات :**

ان الانسحاب الامريكي الاتي من العراق لامحالة وحسب المشهد الاول من المبحث الثالث في عهد الديمقراطيين سيخلف تأثيرا سلبيا معنويا على بنية القوات العسكرية الامريكية في خوض حروب خارجية في المستقبل من جانب كما ان الجانب الاخر من هذه الاثار ستتركز في عكس كامل لسياسات الجمهوريين من قبل الديمقراطيين وبعد فوزهم المتوقع في الانتخابات وهو ما اكده المرشح الديمقراطي للرئاسة باراك اوباما مرارا وربما ستكون هذه الاثار في الجانب السياسي الخارجي اشد تأثيرا حتى من الجانب العسكري على مجمل التحركات الاميركية في منطقة الشرق الاوسط .

ويجب على الاميركيين ان يعترفوا ان خسائرهم في العراق وافغانستان فاقت خسائرهم في الهجوم الذي دمر برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11 ايلول 2001 والذي اتخذوا منه ذريعة لاحتلال الدولتين فليس صحيحا ان الولايات المتحدة قادرة على تحقيق اي نصر قريب او بعيد في العراق او افغانستان ولا يشغل بال الاميركيون ماذا سيخلف انسحابهم في العالم باكمله بقدر ما يشغلهم هزيمة الكبرياء الامريكية وفشل خططهم للسيطرة على النفط سواء من حقول العراق والخليج او بتأمين خطوط انابيب البترول من باكستان الى تركمانستان عبر افغانستان او من بحر قزوين لصالح شركات امريكية .

وليس صحيحا ان الولايات المتحدة خاضت وتخوض الحروب من اجل تفادي تكرار هجمات جديدة مماثلة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر والا بماذا نفسر الدرع الصاروخي وسط اوروبا والبحث عن مكان لقاعدة افريكوم في شمال افريقيا والتدخل في السودان والصومال الى اخره من التدخلات الامريكية في شؤون العالم .. لايمكن ان يفسر الا بانه الانفراد بالقوة الذي يكمن في استحصال نتيجة القبض على النفط حقولا وصادرات وتأمين مصادره ايا كانت وتأمين طرق نقله الى ابعد فترة ممكنة .

الخاتمة :

بصورة عامة تشترك المشاهد الاربعة التي طرحت بالاتي :

1- اهمية دور دول الجوار .

2- قدرات قوات الامن العراقية .

3- مدى قدرة التنوعات الاثنية البارزة على تكوين اجماع حول حكم البلاد .

والدرس المستخلص مما تقدم تمثل في تضاؤل النفوذ الامريكي وتنامي النفوذ الايراني وخلاصة هذه المشاهد ان ما اعلنته الادارة الامريكية من اهداف طموحه بالعراق السلمي الديمقراطي الموحد لايمكن احرازها الا بعد امد بعيد وقد لاتحدث خصوصا مع قرب الانسحاب من العراق وبقيت مسألة الحيلولة دون وقوع كوارث كحرب اهلية وغيرها بالبلاد والحفاظ على بعض الاستقرار السياسي باتت هي الاهداف الاكثر واقعية ليس من قبل الولايات المتحدة بل من اغلب دول الجوار وكل من اهتم بالشأن العراقي .

وحول السياسة الامريكية في المنطقة فأنه ومع بداية الحرب على العراق بات هناك حديث واسع حول اعادة صنع واعادة تشكيل واعادة تنظيم الشرق الاوسط وهذه السياسة تشمل المطالبة بدمقرطة الشرق الاوسط الكبير وهو ضمن اجندتي دوائر المحافظين الجدد والليبراليين الامريكيين ويراها الفريق الاول اميركية خالصة فيما يعتبرها الثاني اطلسية والمهم هنا لا الامريكية نجحت ولا الاطلسية اخذة بالنجاح بعد مرور سبع سنوات على الحرب في افغانستان وخمس سنوات على الحرب في العراق ولما يخص الاتفاقية الامنية هو ان وضع القوات الامريكية في العراق الذي سينتج عنها سوف يمثل علامة فارقة في التاريخ السياسي لهذه المنطقة وذلك على النحو الذي احدثته المعاهدات الاميركية المماثلة في اوروبا وشمال اسيا وجنوبها الشرقي ونحن هنا بصدد تأطير استراتيجي بعيد المدى لخيارات واشنطن في العراق المتداخلة عضويا بالسياق الكلي لمقاربتها الاقليمية على الصعيدين الامني والسياسي كما في حيثياتها الاقتصادية والثقافية وسترسم خارطة جديدة لتوزيع القوة السياسية وطبيعة التوازن والدور الاقليمي للاطراف المختلفة لكن المشكلة ان هذا التأطير الاستراتيجي لهذه الخيارات سوف لن يتم الا اذا استمر الجمهوريين في الرئاسة والسلطة وهذا مالن يحدث في الانتخابات المقبلة .

اما بخصوص نظرة العراقيين للوجود العسكري الامريكي والبريطاني وسائر القوات الاجنبية الاخرى فما زال من زاويتين مختلفتين فبينما تسميه الاحزاب التي تمسك بالسلطة (القوات متعددة الجنسيات) يصر الطرف الذي رفض الاشتراك في العملية السياسية وبعض ممن اشتركوا بها ولهم كتل سياسية بالبرلمان العراقي على اطلاق تسمية (قوات الاحتلال) عليه ومن الطبيعي ان تنعكس هذه القناعات على النشاط السياسي لكلا الطرفين انطلاقا من الرؤى الي ينطلق كل منهما والمشكلة من الناحية القانونية الدولية وحسب قرارات الامم المتحدة الطرفان على حق من حيث التسمية فالقرار الاول الذ اعقب احتلال العراق والمرقم 1483 قد حدد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبولندا بالدول القائمة بالاحتلال وكل القرارات التي اعقبت هذا القرار ابتداءً من القرار 1511 سمت القوات الاجنبية باسم متعددة الجنسية .

- **المصادر والهوامش :**

(1) وليد عبد الحي – الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والاهمية – بلا تاريخ – www.altasamoh.net – ص4–5 .

(2) المصدر السابق – ص 6–7 .

(3) الان شوارتز – ترجمة : مروة صبري – مستقبل العراق .. سيناريوهات حافة الخطر – معهد الولايات المتحدة للسلام – Scenarios for the Insurgency in Iraq – تقرير رقم / 174 – اكتوبر 2006 – ص 3 .

(4) وليد عبد الحي – الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية – بلا عدد طبعة – بلا دار نشر – الجزائر العاصمة – الجزائر – السنة/1989 – مكتبة جامعة النهرين/بغداد – تسلسل/3221 – ص 32–33 .

(5) Timothy Mack – The subtle art of scenario building – futures research quarterly – Vol.17.No.2 – 2001 – pp 12-19.

(6) خير الدين حسيب – المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت/لبنان – ايلول/2004 – العدد/307 – ص9–10.

(7) المصدر نفسه – ص 15 .

(8) محمد بن المختار الشنقيطي – بوش وبلير والمأزق العراقي – www.aljazeera.net – التاريخ / السبت 2008/1/12 – ص 7 .

(9) ماجدة مكتوب – الموقف الامريكي يتأزم في العراق – بلا تاريخ – http://majdah.maktoob.com – ص 1-2 .

(10) الرأي العام الاميركي : تراجع كبير في تأييد الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط – شبكة النبأ المعلوماتية – www.annabaa.org – التاريخ/ الثلاثاء 2008/7/15 – ص 2 .

(11) الاميركيون منقسمون على مواقف المرشحين للرئاسة من العراق – نقلا عن الواشنطن بوست – www.aljazeera.net – التاريخ 2008/7/15 – ص 2 .

(12) تقرير امريكي يحذر من تدهور سريع للاوضاع الامنية في افغانستان – www.radiosawa.com – التاريخ 2008/10/9 – ص 2 .

(13) الامم المتحدة تعترف بأنهيار الوضع الامني في افغانستان وتطالب بالحوار مع طالبان – جريدة الشعب – www.alzoa.com – التاريخ 2008/10/4 – ص 1 .

(14) قائد بريطاني : الانتصار بأفغانستان امر مستحيل – جريدة الشعب – www.alzoa.com – التاريخ 2008/10/7 – ص 2 .

(15) تقرير استراتيجي : هزيمة الناتو وامريكا في افغانستان اتية بالتأكيد – جريدة الشعب – www.alzoa.com – التاريخ 2008/9/27 – ص 3 .

(16) من احتلال الى اخر – مجلة الحقيقة الدولية – www.factjo.com – التاريخ/ الاربعاء 2008/9/17 – ص 5 .

(17) ميرل كيلير هالز – غيتس : هناك حاجة لمزيد من القوات الامريكية في افغانستان – مكتب برامج الاعلام الخارجي – وزارة الخارجية – واشنطن – الولايات المتحدة – http://usinfo.state.gov. – التاريخ 2008/9/14 – ص 1-2 .

(18) خير الدين حسيب – مستقبل العراق : الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية – مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة كتاب المستقبل العربي رقم/35 – ط/1- بيروت/لبنان – 2004 – ص231-232 .

(19) افلاس بنك ليمان براذرز الامركي – www.aljazeera.net – التاريخ / الاثنين 2008/9/15 – ص 1 .

(20) الرئيس الامريكي يوقع خطة انقاذ المصارف بعد اقرارها في مجلس النواب – http://afp.google.com. – التاريخ 2008/9/15 – ص 1 .

(21) واشنطن – اهم نقاط مشروع خطة انقاذ القطاع المصرفي الامريكي – جريدة الشرق الاوسط – العدد/10902 – التاريخ 2008/10/3 – ص 2 .

(22) محللون : قطاع العقارات الامريكي لن يتعافى قبل 2009 – www.aljazeera.net – الاحد 2008/8/17 – ص 2–3 .

(23) ماجدة مكتوب – الموقف الامريكي يتأزم في العراق – مصدر سبق ذكره – ص 4 .

(24) خير الدين حسيب – مستقبل العراق : الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية – مصدر سبق ذكره – ص232–233 .

(25) مايكل هدسون – سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت/لبنان – كانون اول/2003 – العدد/298 – ص78–79.

(26) المصدر نفسه – ص 80–81 .

(27) علاء بيومي – العراق بين قنوط اوباما وصقورية ماكين – www.aljazeera.net – التاريخ / الاثنين 2008/7/21 – ص 5–6 .

(28) اوباما يدعو الى انهاء الحرب في العراق – www.aljazeera.net – نقلا عن النيويورك تايمز – التاريخ / الاثنين 2008/7/14 – ص 4 .

(29) ماكين واوباما يختلفان بشأن الاستراتيجية في العراق – www.aljazeera.net – التاريخ / الثلاثاء 2008/7/15 – ص 2 .

(30) علاء بيومي – مصدر سبق ذكره – ص 3 .

(31) طارق الكحلاوي – السياسة الخارجية في عهد اوباما .. عصر الواقعيون الجدد – http://www.arab – nation .com – التاريخ / الاثنين 2008/5/12 – ص 6 .

(32) اليسون جي.كي.بايلز – الامن العالمي في عام 2005 ودروس العراق – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت/لبنان – كانون الثاني/2006 – العدد/323 – ص 31.

(33) منير شفيق – الحرب الجورجية الروسية.. مقدمات وابعاد – جريدة التجديد العربي – www.arabreneal.org – ص 1 .

(34) الحسان بو قنطار – احتلال العراق .. من المبررات الى احتمالات المسقبل – www.aljazeera.net – التاريخ / الاثنين 2008/4/7 – ص 4 .

(35) محمد عبد العاطي – المقاومة العراقية بعد خمس سنوات من الغزو – www.aljazeera.net – التاريخ / الاثنين 2008/4/7 – ص 5 .

(36) المجموعة الدولية للازمات – ماذا بأمكان الولايات المتحدة ان تفعل في العراق – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت/لبنان – شباط/2005 – العدد/312 – ص 36.

(37) نص قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1483 – جريدة الاتحاد – العدد / 554 – التاريخ / الاربعاء 2003/5/28 – ص 2 .

(38) تقرير: رؤية سياسية استراتيجية للعملية الانتقالية في العراق – مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت/لبنان – اب/2003 – العدد/294 – ص 131.

(39) http://www.bbc.co.uk/hi/arabic/news - 2/9/2003 - p.1.

(40) المجموعة الدولية للازمات – ماذا بأمكان الولايات المتحدة ان تفعل في العراق – مصدر سبق ذكره – ص 165 و 186–187 .

(41) بيان الى الشعب العراقي – جريدة الصباح الحكومية – العدد/142 – التاريخ 2003/12/17 – ص 6 .

(42) http://www.bbc.co.uk/hi/arabic/news - 1/6/2003 - p.1 .

(43) http://www.bbc.co.uk/hi/arabic/news - 6/9/2003 - p.1 .

(44) http://www.bbc.co.uk/hi/arabic/news - 6/9/2003 - p.2 .

(45) خالد عبد الحميد – اميركا والعراق.. اتفاقية امنية ام تمديد للانتداب – ميديل ايست نيوز – http://www.middle – east – online.com – بلا تاريخ – ص4–5–6 .

(46) المصدر نفسه – ص 6 .

(47) عبد الجليل زيد مرهون – الابعاد الاستراتيجية للاتفاق الامريكي العراق – www.aljazeera.net – التاريخ 2008/6/23 – ص 4 .

(48) مستقبل امريكا في الشرق الاوسط – شبكة النبأ المعلوماتية – http://www.annabaa.org. – التاريخ /الثلاثاء 2008/4/15 – ص 8–9 .

(49) الحسان بو قنطار – احتلال العراق .. من المبررات الى احتمالات المسقبل – مصدر سبق ذكره – ص 5 .

(50) ابراهيم غرايبة – الاستراتيجيات المقبلة للولايات المتحدة – التاريخ 2004/12/5 – http://www.arab – nation .com – ص 4 .

Iraq's future in shadow of the foreign presence

A prospective study of the limits of foreign military presence in the shadow of the US-Iraqi security agreement

D. Zeaad Tareq Abdulrazaq

Abstract:

It is not true that the United States has fought and is fighting wars in order to avoid the recurrence of similar new attacks to the attacks of September atheist in 2001, but what do we explain the missile shield Central Europe and the search for a place to base AFRICOM in North Africa and the intervention in Sudan and Somalia and so on from the US interventions in world affairs. . it can not be interpreted only as a monopoly by force, which lies in obtaining a result of the arrest of the oil fields and exports and secure sources of whatever and secure ways of being transferred to the farthest possible.

And should the Americans should acknowledge that their losses in Iraq and Afghanistan exceeded their losses in the terrorist attack that destroyed the World Trade Center towers in New York on September 11 2001, which took him a pretext to occupy the two countries is not true that the United States is able to achieve any victory near or far in Iraq or Afghanistan nor concern to Americans why their withdrawal will succeed in the entire world as far as distract them defeat American pride and the failure of their plans to control the oil of both Iraq and the Gulf to secure oil fields or pipelines from Turkmenistan to Pakistan through Afghanistan or from the Caspian Sea for the benefit of US companies.